الفصل التاسع

حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

مباحث الفصل التاسع

حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

* تمهيد
* مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية
* خطة الطوارئ الجديدة
* تساؤلات بريطانية جوهرية
* اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة
* المساعدة الفنية وموقف وزارة التعاون الفنى
* متفرقات
* رؤية بريطانية ختامية

الفصل التاسع
حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

تمهـــيد

أشرنا في مبحث سابق [1] إلى المخاوف المبكرة التى سيطرت على رجال السفارة البريطانيـــة في ليبيا ومن ورائهم رجال الخارجية البريطانية في أعقاب تعيين الدكتور فكينى رئيـــساً جديـــداً للوزارة خلفاً لمحمد عثمان الصيد، كما ألمحنا أيضاً إلى التوصيات المتلاحقة التى صدرت عـــن الدبلوماسيين البريطانيين (في طرابلس ولندن) بضرورة الاهتمام بالدكتور فكينى باعتبـــاره أحـــد القيادات السياسية الليبية الشابة الواعدة [2].

لقد تجاذب هذان الاعتباران الأساسيان (المخاوف من فكينى من جانب والدعوة إلى الاهتمـــام به من جانب آخر) فضلاً عن بعض العوامل الطارئة المتمثلة في عدم الاطمئنان لاستقرار النظام في ليبيا، وتدهور الوضع الاقتصادى العام لبريطانيا والمراجعـــة التـــى قامـــت بهـــا بريطانيـــا لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط، لقد تجاذب كل ذلك سياسات بريطانيا تجاه حليفتهـــا المملكـــة الليبية خلال فترة حكومة الدكتور فكينى الذى نظرت إليه بريطانيا على أنـــه أول رئـــيس وزراء ليبي يتم اختياره من قبل الملك إدريس دون علم بريطانيا المسبق. [3]

---

١ راجع مبحث " تكهنات ومخاوف غربية " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

٢ راجع فصل " حكومة فكينى . وتواصل الصراع الداخلى " من هذا المجلد.

٣ راجع فصل " حكومة فكينى .. التنسيق الأمريكى – البريطانى حول ليبيا " من هذا المجلد.

مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية [٤]

في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٠ – ١٩٦٣) تمّ الاتفاق بينها وبين الحكومة البريطانية على تأجيل المحادثات لإعادة النظر في المعاهدة والاتفاقية المالية بينهما التى كان سيحل موعد مراجعتها في يوليه من عام ١٩٦٣ (أى بعد مضى عشر سنوات من توقيعها في عام ١٩٥٣) إلى عام ١٩٦٥، على أن يتم تنفيذ الاتفاق بأسلوب تبادل الرسائل [٥]. غير أن حكومة الصيد سقطت في شهر مارس من عام ١٩٦٣ قبل أن يتم الإعلان عن الاتفاق وتبادل الرسائل بشأنه بين الحكومتين الليبية والبريطانية، وبالتالى فقد بقى الموضوع معلقاً وشكّل أحد الملفات الساخنة في العلاقة بين البلدين بسبب تحرّج فكينى من هذا الموضوع وعدم رغبته في اعطائه أى نوع من العلانية.

ستيوارت يثير الموضوع مع فكينى

قام السفير البريطانى **ستيوارت** بإثارة هذا الموضوع في أحد لقاءاته المبكرة برئيس الوزراء الجديد فكينى (يوم ١٩٦٣/٤/٩)، وطيّر بهذا الخبر برقية [٦] إلى لندن جاء فيها:

" عندما قابلت رئيس الوزراء / وزير الخارجية بالبيضاء يوم ٤/٩ سألته عما إذا كان مستعداً للاتفاق حول تاريخ معين للإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بتأجيل موعد مراجعة المعاهدة. قال فكينى أنه أطلع الآن على الرسائل الموجودة بملفات الحكومة حول هذا الموضوع غير أنه عبّر عن رغبته في ألا يتم إعلان عنه، وأن موضوع القواعد الأجنبية برمّته هو ذو حساسية عالية وأن هناك ضغوطا داخلية وخارجية بشأنه، وأن حكومته لم تقم بعد بتحديد موقفها تجاهه. "

ومضى السفير **ستيورات** في برقيته:

" وأكّد فكينى أنه لا يعنى بهذا أن حكومته عندما تقوم بتحديد موقفها إزاء الموضوع، سيكون مختلفاً عن موقف الحكومة السابقة. غير أنه واصل حديثه قائلاً بأنه في حالة الإعلان عن هذا الاتفاق، سوف يتمّ، بكل تأكيد، نقاش حوله، وعند قيامه بالدفاع عن اجراء الحكومة السابقة سيكون قد اضطر لتبنّى موقف سابق لأوانه وقبل أن تكون حكومته قد تمكّنت من دراسة الموضوع وتحديد سياسة ثابتة بشأنه. إن الموضوع بكامله شديد الحساسية لدرجة لا تسمح بأى ارتجال. وبناء على ذلك فإن فكينى يرغب ألا يكون هناك إعلان بشأنه، أما في حالة قيام أحد النواب (الليبيّين) بالسؤال بشكل مستقل حول الموضوع (وهو ما يأمل فكينى ألا يحدث)

---

٤ جميع الوثائق البريطانية الخاصّة بهذا الموضوع موجودة بالملف FO 371/173 247

٥ راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا " فصل " حكومة محمد الصيد .. ونهاية حقبة " الصفحات (١٨٧ – ١٩٣) بالمجلد الثالث.

٦ البرقية تحمل الرقم (١٢٩) ومؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١ وتحمل الرقم الاشارى VT 1054/19 بالملف FO 371/173 247

فسيكون ذلك أمراً مختلفاً، وفي هذه الحالة سيرد فكيني قائلاً ببساطة أن تبادل الرسائل (حول تأجيل مراجعة الاتفاقية) قد تم الاتفاق عليه من قبل الحكومة السابقة وأن الرسائل المتعلقة بالموضوع موجودة ضمن ملفات الدولة. "

وأضاف السفير البريطاني **ستيورات** في برقيته:

" وقد أجبت فكيني قائلاً بأنه فيما يتعلق بالحكومة البريطانية، فإنني أعتقد أنه لا يمكن تجنب الإعلان عن الاتفاق، إذ بدون هذه الخطوة سوف يصعب علينا الحصول على موافقة مجلس العموم (البرلمان البريطاني) لتقديم المساعدات المالية لليبيا. وعلّق فكيني قائلاً أنه بالإمكان إتمام ذلك سّراً، ومن المؤكد أن الأمريكان يمكنهم تدبير مثل هذا الأمر سّراً. وأجبت فكيني مشككاً في إمكانية قيامنا بذلك، ومع ذلك فسوف أقوم بابلاغ الخارجية البريطانية بمضمون المحادثة التي جرت بيننا، كما أبلغته بأنني سوف أطلب مقابلته مرة ثانية حول الموضوع. كما اقترحت أيضاً أنه بالإمكان الإعلان عن الاتفاق داخل البرلمان البريطاني دون حاجة لإعلان مماثل في ليبيا. وقد عقب فكيني على اقتراحي قائلا بأن أي نقاش داخل البرلمان البريطاني سوف يتم نشره في الصحافة، وستعلم به الحكومات الأجنبية وسوف يؤدّي ذلك إلى وضع حكومته تحت ضغط خارجي وداخلي قوى. عند ذلك ذكّرني فكيني بأن الانتخابات التشريعية بشأن البرلمان الليبي الجديد [٧] سوف تحلّ مع نهاية العام (١٩٦٣)، وهو لا يرغب في أن يكون موضوع القواعد الأجنبية أحد القضايا المثارة في هذه الانتخابات وهو ما سوف يحدث في حالة قيام نقاش حول موضوع الإعلان عن الاتفاق بتجديد المعاهدة. "

وأضاف السفير البريطاني في برقيته معلقاً:

" وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أنه أثناء مناقشة البرلمان الليبي لسياسة حكومة فكيني الخارجية، صفّق النواب طويلاً للكلمة التي ألقاها النائب **على مصطفى المصراتي** وعبّر خلالها عن أمله أن تتضمن سياسة الحكومة الجديدة العمل على إلغاء القواعد الأجنبية في ليبيا. "

كما أضاف السفير في فقرة ختامية من برقيته أنه خرج من الاجتماع مع رئيس الوزراء فكيني يوم ١٩٦٣/٤/٩ بانطباع قوى:

أ- بأن الحكومة البريطانية كانت محظوظة جداً بتمكنها من تبادل الوثائق المتعلقة بالاتفاق على تأجيل النظر في المعاهدة قبل سقوط الحكومة السابقة (حكومة الصيد).

ب- إذا ترك الأمر لفكيني فسوف لن يتراجع عن خطوة تبادل الوثائق السرية بشأن الاتفاق، غير أنه في حالة قيام نقاش حول الموضوع داخل البرلمان فمن المستبعد أن يتصدى فكيني للدفاع بحماس عن سياسة هي من عمل الحكومة السابقة.

ج- على الرغم من أن الوضع الحالي للحكومة الليبية ليس قوياً، إلا أنه من المحتمل، في حالة تعرّضها لأى ضغط، أن تحصل على قرض، ومن ثمّ يكون بمقدورها تجنّب اعتمادها الحالي على المساعدة المالية (من بريطانيا). "

---

٧ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " بهذا المجلد.

مذكرة من إعداد سكرايفنر

تفيد رسالة الادميرالية البريطانية [٨] المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٥ إطلاع رئيس الوزراء البريطانى (هارولد ماكميلان) على برقية السفير ستيوارت رقم (١٢٩) وأنه طلب رأى وزارة الخارجية حول موضوعها.

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨ أعّد المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال أفريقيا بالخارجية البريطانية) مذكرة داخلية لإطلاع رئيس الوزراء حول موضوع **الإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بالاتفاق الذى جرى بين الحكومتين البريطانية والليبية على تأجيل إعادة النظر في المعاهدة بينهما من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥**، وجاء في تلك المذكرة [٩]:

١. " أبلغ رئيس الوزراء الليبي الجديد سفيرنا أنه لا يرغب في إصدار أى إعلان حول تبادل المذكرات الذى تم توقيعه في **٧ فبراير ١٩٦٣** [١٠] وتم بموجبه الاتفاق على تأجيل مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية من عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥. وقد تساءل رئيس الوزراء (ماكميلان) عما توصى به وزارة الخارجية في هذا الصدد. "

٢. " إن المذكرات المتبادلة تنص على أنه خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ تستمر ليبيا في استلام مساعدات مالية منا (بريطانيا) بمعدل ٣,٢٥ مليون جنيه استرلينى سنوياً. وفي انتظار مراجعة الاتفاقية المالية جرى بالفعل تخصيص مبالغ لمواجهة هذا الالتزام ضمن تقديرات الميزانية المدنية Civil Estimates للعام المالى ١٩٦٤/٦٣، ولا توجد ضرورة لإصدار إعلان للحصول على التفويض المالى اللازم على الرغم من استمرار الحاجة إلى عرض المذكرات المتبادلة على البرلمان (البريطانى) وتسجيلها لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة."

٣. " بمقدورنا، دون حاجة للإخلال بالاجراءات الدستورية المتبعة، تعليق هذا الاجراء إلى حين الانتهاء من اجراء الانتخابات العامة في ليبيا المتوقع لها أن تتم في نهاية السنة المالية الحالية. من المحتمل أن نعّرض أنفسنا بهذا الاجراء للانتقاد داخل البرلمان (البريطانى) بسبب تطاول التأخير في الإعلان (عن الاتفاق)، غير أنه من المستبعد أن يكون تأجيل مراجعة المعاهدة خبراً ذا أهمية كبيرة. وإننى اقترح أن يكون لدينا الاستعداد لقبول المخاطرة. "

٤. "على أى حال فإن إعلاننا عن الموضوع ينبغى أن يتم خلال السنة المالية الحالية،وإلا فسنجد أنفسنا في مواجهة صعوبات بشأن اجراءات المحاسبة البرلمانية،على اعتبار أنه يجب النظر إلى تبادل المذكرات على أنه الأساس الذى يتم بموجبه التخويل بدفع المساعدات."

٥. على الرغم من أنه يمكن على هذا النحو التغلّب على المشكلة التى أثارتها رغبة رئيس الوزراء الليبي في تجنب الدعاية (حول الموضوع)، إلا أن مغزى ملاحظات فكينى يظل غير مريح. وسأتناول هذا الموضوع في مذكرة خاصّة .... "

---

٨ ذات الرقم الاشارى VT 1054/19 بالملف السابق.

٩ المذكرة تحمل الرقم الاشارة VT 1054/21

١٠ أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد.

وقد قام **وزيرالخارجية** (أليك دوجلاس هيوم) بتضمين فحوى ما جاء بالمذكرة السابقة في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء (ماكميلان) مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ [١١]، أشار في نهايتها إلى أن دراسة منفصلة هي بصدد الإعداد حول الموضوع والمخاوف من فقدان الحقوق الواردة بالمعاهدة، كما بعث بنسخ منها إلى كل من وزيرى الخزانة والدفاع [١٢]، كما أرفق بها **مشروع رسالة موجّهة إلى السفير ستيوارت** تتضمن تعليمات الوزارة حول الموضوع، جاء فيها:

" بالاشارة إلى برقيتكم رقم (١٢٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١ حول مراجعة الاتفاقية:

١) بمقدورى أن أوافق على أنه لا توجد ضرورة لإعلان خاص حول تبادل المذكرات. غير أنه يظل من الضرورى نشر التبادل ككتاب أبيض White Paper في وقت ما، وفيما بعد تسجيل المذكرات لدى الأمم المتحدة . وينبغى أن يتم كل ذلك خلال السنة المالية الحالية. وعلى أى حال فبالإمكان إتمام النشر بعد الانتخابات الليبية.

٢) أرجو التحدث وفقاً لما ورد مع رئيس الوزراء (فكينى). وإذا كان هناك ضرورة، فعليك أن تشرح له أنه خارج عن المألوف تماماً تعطيل نشر وثيقة من هذا النوع كل هذه المدة. وأن مثل الأمور لا يمكن تدبيرها بسرية وبدون إخطار البرلمان (البريطانى) بها.

٣) ولمعلوماتك الخاصّة، فمن الضرورى، فضلاً عن ذلك، أن تعلم أن البند التالى تم إدارجه ضمن تقديرات الميزانية المدنية الخاصّة بالعام المالى ١٩٦٤/٦٣ وجرى نشره في منتصف مارس (١٩٦٣):

[ب . (١) ليبيا (منحة مساعدة)
في انتظار مراجعة الاتفاقية المالية المؤرّخة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ (انظر CMI 8914) تخصص حكومة صاحبة الجلالة للسنتين الماليتين اعتباراً من ١ أبريل ١٩٦٣ مساهمة سنوية لدعم الميزانية الليبية مقدارها ٣،٢٥ مليون جنيه استرلينى.]

تعليق رئيس الوزراء البريطانى

في ١٩٦٣/٤/٢٣ بعث المستر **فيليب** Philip من مكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر **تى.إى.بريدجس** T.E.Bridges بوزارة الخارجية البريطانية رسالة قصيرة جاء فيها:

" كما أبلغتك بالهاتف فإن رئيس الوزراء طالع مذكرة وزير الخارجية رقم PM63/59 المؤرّخة في١٩٦٣/٤/٢٢ حول مراجعة المعاهدة مع ليبيا وقد علق عليها بالآتى:

---

١١ تحمل الأرقام الاشارية VT 1054/20 PM 63/59

١٢ الأرقام الاشارية VT 1054/21 , 218 , 216

[إننى أتساءل هل يستأهل الأمر كل هذه المعاناة ؟ لماذا يجب علينا أن ندفع لهم مقابلاً لحقوق من الواضح أننا سوف نفقدها ؟ إننى حريص على قراءة نتائج الدراسة [١٣] التى أشرت إليها في مذكرتك.]

[أعتقد أنه ينبغى استشارة رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البرلمانية (لحزب المحافظين) قبل توجيه الرسالة إلى السفير.]

توقيع هارولد ماكميلان ٤/٢٣

إن رئيس الوزراء لم يعلّق على مشروع الرسالة المقترح إرسالها إلى السفير بطرابلس، وإننى أفهم من ذلك أنه ينبغى عليك استشارة كل من رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البريطانية (للحزب) قبل توجيه هذه الرسالة. "

تداعيات بريطانية أخرى

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦ وجّه وزير الخارجية **هيوم** رسالة إلى المستر **إيان ماكلاويد** Ian Macleod M.P. [١٤] أورد فيها ما سبق أن أشار إليه في رسالته السابقة (إلى رئيس الوزراء) حول خلفيات وتطورات الموضوع مضيفاً أنه لم يتم حتى يومذاك الإعلان عنه داخل البرلمان، وأن البيان الأبيض White Paper [١٥] الذى يتضمن تبادل المذكرات لم تتم طباعته بعد. كما أوضح اعتقاده بأن نشر البند الوارد في التقديرات (الخاصّة بالميزانية) يفى بالحد الأدنى من المتطلبات الدستورية، وأنه بالإمكان تحقيق استجابة لطلب رئيس الوزراء الليبي بالموافقة على عدم نشر البيان الأبيض إلا بعد اجراء الانتخابات (التشريعية) في ليبيا مع نهاية العام. كما أضاف الوزير هيوم بأنه ربما تعرّض الحكومة نفسها لبعض الانتقادات داخل مجلس العموم بسبب تأخير النشر. غير أنه شخصياً يعتقد بأن الموضوع سوف لن يثير الكثير من الاهتمام داخل البرلمان، ومع ذلك فبالإمكان تحمّل المخاطرة التى يمكن أن تترتب عليه. كما أنه يرى بأن عملية النشر (الإعلان) ينبغى أن تتم خلال العام المالى الحالى إذا أُريد التقيد بالحد الأدنى من متطلبات الاجراءات المحاسبية البرلمانية.

كما اقترح الوزير **هيوم** في النهاية إرسال " مشروع رسالة التوجيهات " ، السابق إيرادها، إلى السفير بطرابلس. كما أضاف بأن مشروع الرسالة سبق عرضه على رئيس الوزراء وأنه لم يعلّق عليه واقترح استشارة المستر ماكلويد والمستر مارتن ريد مين Martin Red Mayne حول سلامة المسائل الاجرائية المقترحة.

---

١٣ كان وزير الخارجية هيوم قد أشار في مذكرته المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ إلى أن وزارته عاكفة على إعداد دراسة حول مستقبل حقوق بريطانيا بموجب المعاهدة مع ليبيا بما في ذلك فرص نجاح إعادة النظر في المعاهدة خلال عام ١٩٦٥

١٤ كان يشغل منصب رئيس الدوقية Chancellor of The Duchy

١٥ يمكن ترجمة White Paper بالبيان الأبيض أو الكتاب الأبيض أو التقرير الحكومى الرسمى.

وفي ١٩٦٣/٤/٢٥ أعد المستر **سكرايفنر** مذكرة داخلية موجهة **إلى السكرتير الخاص لرئيس الوزراء** [١٦] أشار فيها إلى ملاحظات رئيس الوزراء ماكميلان حول رسالة وزير الخارجية هيوم المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ ، كما أفاد بأنه أرفق بتلك المذكرة مشروع رسالة موجهة من الوزير إلى رئيس مجلس العموم The Leader of The House مع صورة منها إلى رئيس كتلة حزب المحافظين بالمجلس The Chief Whip مؤملاً موافقته على ما جاء في مشروع الرسالة.

كما أضاف المستر سكرايفنر منبهاً إلى أن الدراسة التى وردت الاشارة إليها في رسالة الوزير سوف تأخذ شكل ورقتين؛ الأولى، وهى الآن في صورتها النهائية، وهى عبارة عن تقدير أعد من قبل لجنة المخابرات المشتركة Joint Intelligence Committee (J . I . C) حول التطورات المحتملة في ليبيا قبل وبعد وفاة الملك إدريس. أما الورقة الثانية فقد جرى إعدادها من قبل **" لجنة التوجيه بوزارة الخارجية "** Foreign Office Steering Committee تناولت ما ينبغى علينا القيام به في ضوء ما جاء بالورقة الأولى. كما أضاف بأنه سيتم انجاز الورقتين في القريب وستؤخذ ملاحظات رئيس الوزراء بعين الاعتبار في الورقة الثانية.

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وجه المستر W. A . Finch السكرتير الخاص للمستر إيان ماكلويد رسالة قصيرة إلى المستر جى.سى. ثوماس J. C. Thomas بمكتب وزير الخارجية أفاده بموجبها موافقة المستر ماك على تأجيل نشر الإعلان عن تبادل المذكرات إلى ما بعد الانتخابات الليبية المزمعة في نهاية عام ١٩٦٣، وكذلك عدم اعتراضه على مشروع الرسالة التى يراد توجيهها إلى السفير البريطانى في ليبيا.

السفير البريطانى يتلقى التعليمات

في ١٩٦٣/٤/٣٠ تمكنت الخارجية البريطانية من إرسال التعليمات إلى سفيرها بليبيا رداً على برقيته ذات الرقم (١٢٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١، وقد تم ذلك بموجب البرقية رقم (١٥١)، ولم يخرج نص البرقية عما ورد في مشروع الرسالة الذى أعدته الخارجية البريطانية وأرسل إلى رئيس الوزراء ماكميلان بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ كما سلفت الإشارة.

وفي ضوء التعليمات التى وصلته بموجب البرقية (١٥١) قام السفير البريطانى بثلاث لقاءات مع المسئولين الليبيّين حول الموضوع كان أولها مع وكيل وزارة الخارجية والآخران مع رئيس الوزراء.

وقد أشار السفير إلى اللقاء الأول (مع وكيل وزارة الخارجية) في برقيته إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (١٦١) بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٤ [١٧] والتى جاء فيها أنه تحادث مع **وكيل وزارة الخارجية** بمدينة البيضاء في الأسبوع السابق في ضوء ما جاء في برقية الخارجية

١٦ تحمل الرقم الاشارى VT 1054/22

١٧ الرقم الاشارى VT 1054/19

البريطانية رقم (١٥١). وأضاف أنه بدا له أن المسئول الليبي متفهم للوضع ووعده بأنه سوف يقوم بإبلاغ رئيس الوزراء فكيني بالموضوع. وقد تضمّنت البرقية ذاتها إشارة من السفير إلى أنه تناول الموضوع مع الدكتور **فكيني** نفسه خلال لقاء بينهما يوم ١٩٦٣/٥/١٣ وأن الأخير أبلغه بأنه سوف يقوم بعرض الموضوع على مجلس الوزراء وسيعاود الحديث معه حوله مجدداً.

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١٨ بعث السفير ستيوارت إلى لندن بالبرقية رقم (١٦٨) وأبلغ بموجبها الوزارة أنه قابل فكيني صباح اليوم ذاته وأن الأخير تساءل حول ضرورة الإعلان عن تبادل المذكرات وتسجيلها بالأمم المتحدة. وأفاد السفير في برقيته أنه رد على فكيني موضحاً له أنه طالما جرى تسجيل المعاهدة الأصلية مع الأمم المتحدة فإن ذلك يستوجب تسجيل أى تعديل يتم الاتفاق على إدخاله عليها فيما بعد. كما أشار السفير إلى أنه أضاف في توضيحه لفكيني بأنه على الرغم من أن هذا الأمر خارج عن العرف المتبع عادة من قبل بريطانيا، فإنه بالإمكان تأجيل ذلك حتى نهاية السنة المالية الحالية أى حتى فبراير / مارس ١٩٦٤. كما أفاد السفير في برقيته أن فكيني علق على ذلك بأن هذا الوضع سوف يعطى الطرفين وقتاً كافياً للحديث حول هذا الموضوع مرة أخرى. وأضاف السفير بأنه وافق فكيني على ملاحظته مؤكداً مرة ثانية على ضرورة القيام بالإعلان عن الموضوع.

البيان الأبيض

في ١٩٦٣/٧/٤ بعث المستر **لورانس** Laurence من الخارجية البريطانية رسالة [١٨] إلى السفير ستيوارت أرفق بها نسختين من **مسودة البيان الأبيض** الذى كانت الحكومة البريطانية بصدد إصداره. وبعد أن أشارت الرسالة في صدرها إلى برقية السفير المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٨ حول لقائه من فكيني أوردت ما ترجمته:

> " إننى أرفق لكم نسختين من مسودة البيان الأبيض، الذى كما تعلم ينبغى أن ينشر بعد فترة قصيرة من التوقيع على تبادل المذكرات. إننا سنكون ممتنين إذا انتهزتهم فرصة مناسبة وأطلعتم فكيني على المسودة. وإننى أعتقد أنه سيدرك أن نشر تبادل المذكرات سوف لن يجلب اهتماماً كبيراً وربما لا شيء على الاطلاق في الصحافة العالمية. وعلى الرغم من استعدادنا للانتظار – إذا كان هناك ضرورة له – حتى فترة متأخرة من العام المالى قبل عرض هذه المذكرات على البرلمان (وهو ما يجب علينا فعله قبل نهايتها)، إلا أن التعجيل بعرضها سوف يكون أفضل لنا وهو ما سيجعلنا سعداء. "

وفي ١٩٦٣/٧/١٠ بعث السفير ستيوارت البرقية رقم (٢١١) إلى الخارجية البريطانية [١٩] شكرها بموجبها على برقيتها ذات الرقم (١٦٨) التى نبهته إلى ضرورة تسجيل أيّ تعديل للمعاهدة بالأمم المتحدة، ذلك أن فكيني – حسب اعتقاده – سوف يكون حريصاً بوجه خاص على التقيد بهذا الأمر.

---

١٨ الرقم الاشارى VT 1054/19

١٩ الرقم الاشارى VT 1054/ 19 D

وفي ١٩٦٣/٧/١٢ بعثت الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا بالبرقية ذات الرقم (٢٢٠) جاء فيها:

" إن المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة تلزمنا بتسجيل كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسكرتارية العامة للهيئة في أسرع وقت ممكن. إن تأجيلنا لعملية التسجيل كل هذه المدة يعنى أننا فنياً خالفنا هذه المادة. إن فكيني ينبغى أن يكون، من خلال ارتباطه السابق بالأمم المتحدة، مدركاً لهذه الحقيقة. إن التزامنا بعملية التسجيل هو على نفس درجة أهمية عرضه على البرلمان. "

فكيني يستجيب أخيراً

في ١٩٦٣/٨/١٥ بعث المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية بطرابلس رسالة [٢٠] إلى المستر **بنهام** بالخارجية البريطانية أفاد بموجبها:

" أن السفير ستيوارت ناقش يوم ٨/٣ مع رئيس الوزراء فكيني مسودة البيان الأبيض المتعلق بتأجيل مراجعة المعاهدة وترك معه نسخة منها. ذكر الدكتور فكيني أنه سوف يدرس المسودة ويتصل بالسفير قريباً. إن السفير يعتقد أنه من المحتمل أن يوافق فكيني على نشر الاتفاق (حول تأجيل إعادة النظر في المعاهدة) مع نهاية العطلة الصيفية للبرلمان أى في شهر أكتوبر القادم. "

لقد تعلل الدكتور طويلاً بموضوع الانتخابات العامة التى كانت منتظرة في أواخر عام ١٩٦٣ كمبرر لطلب تأجيل الإعلان عن تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية حول تأجيل النظر في المعاهدة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥. وكما مر بنا فقد أظهرت بريطانيا استعداداً لتفهّم هذه الحجة والاستجابة لطلب الدكتور فكيني بعدم الإعلان عن الموضوع إلى ما بعد إجراء تلك الانتخابات.

غير أنه فقد حجته بعد أن اتضح تأجيل تلك الانتخابات إثر صدور مرسوم ملكي في ١٩٦٣/١١/٧ يدعو الهيئة البرلمانية الثالثة للإنعقاد في دورة برلمانية تكميلية خامسة يوم ١٩٦٣/١٢/٧ [٢١].

إن هذا التطور على ما يبدو، أفقد فكيني حجته في الاستمرار بالمطالبة بتأجيل الإعلان عن الاتفاق ودفعه للاستجابة لطلب الحكومة البريطانية بضرورة نشره وهو ما تم خلال مراسم احتفال جرى يوم ١٩٦٣/١٢/١٠ حضره عن الجانب الليبي الدكتور محى الدين فكيني وعن الجانب البريطانى السفير ستيوارت.

---

٢٠ ذات الرقم الاشارى VT 1054/19 E وقد وردت بها الاشارة إلى رسالة المستر بنهام المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٤

٢١ راجع حول أسباب وملابسات هذا التأجيل مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

ويوجد بهذا الخصوص ضمن وثائق الخارجية البريطانية المفرج عنها مذكرة من إعداد ر. م. جون R.M. John بالخارجية البريطانية مؤرّخة في **١٩٦٣/١٢/٩** موجهة إلى **" إدارة الأخبار "** جاء فيها [٢٢] :

> **" في العاشر من ديسمبر** سيجرى طرح البيان الأبيض المتضمن تبادل المذكرات بين الحكومتين البريطانية والليبية على مجلس العموم. لقد فهمت من المكتبة Library أن إدارة الأخبار News Department استلمت بالفعل نسخة من هذا البيان. إن الحكومة الليبية كانت عازفة عن نشر أى شيء يتعلق بهذا التبادل اطلاقاً. ومن جانبنا ينبغى ألا نتبرع بأى معلومات حوله. فإذا طرحت أى أسئلة حول الموضوع فبإمكاننا أن نقول ببساطة " إن الحكومة البريطانية استجابت لطلب الحكومة الليبية بتأجيل إعادة النظر في المعاهدة الليبية – البريطانية الموقعة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ الذى كان قد حلّ في عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥. وستستمر الحكومة البريطانية حتى ذلك التاريخ في تقديم منحة في شكل مساعدة مالية إلى الحكومة الليبية مقدارها ٣,٢٥ مليون جنيه استرلينى سنوياً (جرت الاشارة إلى هذه المساعدة المالية في التقديرات المدنية للميزانية للعام ٦٣ – ١٩٦٤). كما تواصل الحكومة البريطانية التمتّع بالتسهيلات العسكرية (حقوق التدريب واستعمال قاعدة العدم ومطار إدريس العسكرية) المنصوص عليها في الاتفاقية العسكرية [٢٣]."

---

٢٢ تحمل الرقم الاشارى VT 1054/35 بالملف FO 371/173 248

٢٣ طلب المستر جون في ختام مذكرته الإذن من رئيسه المستر سكرايفنر في حالة موافقته على ما جاء فيها بأن يقوم بإرسالها إلى إدارة الأخبار. وتفيد التأشيرة التى وضعها المستر سكرايفنر في ذيل المذكرة موافقته على ما جاء فيها.

خـطة الـطوارئ الجديدة

أوردنا في أحد مباحث الفصل الثالث من المجلد الثالث:

" يفهم من مطالعة الوثائق السرية البريطانية أن بريطانيا وضعت في العام ١٩٥٨ " **خطة الطوارئ** " (Emergency Plan) لمواجهة أى **عدوان خارجى على ليبيا، أو قلاقل داخلية بفعل خارجى**، وذلك تنفيذاً لالتزامات الحكومة البريطانية تجاه النظام الليبي بموجب معاهدة التحالف والصداقة المبرمة بين البلدين. ولم تكن هذه الخطة بعيدة عن علم الحكومة الأمريكية، فهى، وإن كانت بريطانية، فقد تمّ إعدادها بعلم حكومة الولايات المتحدة وبتنسيق معها. ويوجد في هذه الوثائق ما يدل على أن الحكومتين البريطانية والأمريكية قد اتفقتا على إدارج **جملة من الترتيبات والاجراءات تتعلق بضمان تولى وليّ العهد الأمير الحسن الرضا العرش في حال وفاة الملك** ضمن مكونات تلك الخطة [٢٤] . "

كما أشرنا أيضا:

" ... فيما يتعلق **بخطة الطوارئ** ...، التى يبدو أنها كانت قد وضعت منذ فترة مبكرة (نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥٨) فقد باتت مراجعتها ضرورية، في ظل التقليص لحجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وتقدم سن الملك، وتنامى الصراعات الداخلية التى شهدتها البلاد خلال عام ١٩٦١، وازدياد نفوذ البوصيرى الشلحى، وحصر بريطانيا لمسؤولياتها بموجب المعاهدة – في حال نشوب صراع داخلى – في تأمين سلامة الملك وأفراد عائلته المباشرة.

وقد تمت الاشارة إلى موضوع **مراجعة الخطة الأمنية** في عدد من الرسائل والوثائق البريطانية السرية جداً [٢٥] الصادرة منذ بداية شهر فبراير/شباط ١٩٦٢. من ذلك البرقية السرية جداً المؤرّخة في ١٩٦٢/٣/١٦ الموجهة من وزارة الدفاع البريطانية إلى قيادة قواتها في الشرق الأدنى C.-in-C. Near East تطلب منها بموجبها أن تقوم بالتعاون مع السفارة البريطانية في ليبيا، بمراجعة خطة الطوارئ الخاصّة بالتدخّل في ليبيا في حال قيام اضطرابات داخلية، آخذة بالاعتبار التخفيض الذى طرأ على حجم

---

٢٤ راجع مبحث " خطة الطوارئ، واجتماعات مربع الأربعة " بفصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " الصفحات ٣٣٥ – ٣٣٩ من المجلد الثالث.

٢٥ تحمل هذه الوثائق الأرقام الاشارية VT 1091/1-8 G بالملف FO 371/173 251 ويلاحظ أنه تم وضع ختم على جميع هذه الوثائق يحظر نقلها سوى في صندوق مقفل " This Paper Must Travel by Locked Box "

القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وأن تدخّل هذه القوات هو بغرض ضمان حماية الملك وأفراد أسرته المباشرة فقط. كما يتضح من مطالعة هذه الوثائق أن السفير البريطانى **ستيوارت** أرسل بتاريخ **١٩٦٣/١/١٥** إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة أرفق بها **مشروع خطة الطوارئ الجديدة**، بعد إعادة تنقيحها بالاشتراك مع السلطات العسكرية البريطانية المحلية، آخذاً في الاعتبار التخفيض الذى طرأ على حجم القوات البريطانية في ليبيا، وبقية التعليمات الصادرة بهذا الخصوص[٢٦]... "

ويفهم من مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أن مناقشة مشروع خطة الطوارئ الجديدة من قبل مختلف الوزارات البريطانية المختصة (الخارجية، الدفاع، الطيران ...) على امتداد عدة أشهر ولم يجر إقرارها بشكل نهائي إلا مع الأسبوع الأول من شهر يونيه من العام ١٩٦٣ أى بالتزامن مع فترة حكومة الدكتور فكينى.

وقد لخصت المذكرة[٢٧] السرية جداً التى أعدها المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦ الملابسات والمناقشات المتعلقة بمراجعة **خطة الطوارئ** حيث جاء فيها:

١) " في مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ١٩٥٨/١١/٧ وضع المستر سلوين لويد[٢٨] تعليماته بشأن الاجراءات التى ينبغى على القوات البريطانية في ليبيا القيام بها في حالة الطوارئ المحلية التى لا تستوجب طلب تعزيزات من القوات البريطانية الموجودة خارج المنطقة من أجل تقديم المساعدة بناءً على المعاهدة البريطانية – الليبية. إن ما نصت عليه تلك التعليمات (الخطة) أصبح تدريجياً باليا. "

٢) لقد وُجد أن التدابير الواردة في تلك الخطة أصبحت غير مناسبة سياسياً عندما وقعت أزمة في نهاية[٢٩] شهر ديسمبر ١٩٦١ في سياق إقصاء اللواء السنوسى لطيوش الذى كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش الليبي[٣٠]. في ذلك الوقت ورد أن أنصار لطيوش كانوا يخططون للتحرك ضد الملك والحكومة من أجل إلغاء قرار الإقصاء. لقد ترتب على هذا الأمر أن بعث الملك برسالة إلى الحكومة البريطانية[٣١] طلب بموجبها تأكيداً أن القوات البريطانية – كملاذ أخير – سوف لن تكتفى بحمايته فقط ولكن ستعمل على المحافظة على سلطته. لقد قرر رئيس الوزراء حينذاك (ماكميلان) إبلاغ الملك بأن الحكومة البريطانية سوف تلتزم بالوفاء بتعهداتها بموجب المعاهدة. غير أن هذه التعهدات تم الدخول فيها على أساس تصور حالة تكون فيها ليبيا قد دخلت حالة حرب أو نزاع

---

٢٦ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1091/1 G , 1198/ G بالملف FO 371/173 261

٢٧ تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ S / G بالملف FO 371/173 251

٢٨ كان سلوين لويد يشغل يومذاك منصب وزير الدولة للشئون الخارجية في حكومة المحافظين برئاسة هارولد ماكميلان وبالمقابل فقد كان عبد المجيد كعبار يرأس الوزارة في ليبيا.

٢٩ كانت الأزمة قد وقعت في مطلع شهر ديسمبر ١٩٦١ وليس في نهايته.

٣٠ راجع مبحث " إقصاء رئيس الأركان لطيوش " ومبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكرى " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامى الصراع الداخلى " من المجلد الثالث.

٣١ راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكرى " الوارد بالهامش السابق.

مسلح مع عدوان خارجي، لا أن يتم الزجّ بالقوات البريطانية في عمل يعني تدخلاً في شأن ليبي داخلي محض. **إن أمن الملك وضمان استمراره في الحكم لابد أن يكون واجب القوات الليبية وحدها.** "

٣) " وفضلاً عن ذلك فإن القوات البريطانية الموجودة في ليبيا يومذاك والتي تضم وحدتين رئيسيتين ونصف الوحدة، أقل مما كانت عليه في عام ١٩٥٨ عندما تم وضع خطة الطوارئ الأصلية، وقد جرى منذ يومذاك إعادة تنظيم الجيش الليبي وقوات الأمن العام وتوسيعها وتعزيزها وهي العملية التي يُتوقع أن تستمر مع التزويدات الأمريكية للجيش الليبي بالعتاد، كما أن الوضع السياسي في البلاد قد تغيّر بشكل كبير. "

" إن الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور فكيني اتخذت خطوات نحو توحيد البلاد بإلغاء النظام الاتحادي، وفضلاً عن ذلك فمن المتوقع أن تنتهج هذه الحكومة سياسة أكثر انشغالاً بالشئون العربية مما كانت عليه الحالة في الماضي. وفي رأينا، الذي يتفق معنا فيه سفير صاحبة الجلالة، أنه لم يعد ممكناً أو ضرورياً أو مرغوباً فيه تدخّل الوحدات العسكرية البريطانية المتمركزة في ليبيا في حالة وقوع طوارئ داخلية في النطاق أو الأغراض التي أخذت في الاعتبار في عام ١٩٥٨. وفي الواقع **فقد ابتعدنا عن الفكرة التي تدعو للاحتفاظ بالقوات البريطانية كنوع من الحرس الامبراطوري للملك.** "

٤) " ومن ثمّ فقد جرت إعادة النظر في خطة الطوارئ من قبل السفارة في ليبيا بالتشاور مع السلطات العسكرية البريطانية في ليبيا. وفي ظل " **خطة الطوارئ الجديدة** " المرفقة صورة منها، فإن الاجراء المباشر الذي ستقوم به الحامية العسكرية البريطانية الموجودة في ليبيا في حالة الطوارئ، فضلاً عن دورها العادي في حماية الأرواح والممتلكات البريطانية وفي بعض الحالات، الأمريكية **سيقتصر على توفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد (وعائلتهما المباشرة) دون أن يشمل توفير ممر آمن لهم إلى ذلك الملاذ** [٣٢]. وتهدف الخطة إلى التعامل مع القلاقل الداخلية فقط ومع أي حالة لا تكون فيها ليبيا قد تعرّضت لهجوم من الخارج ولم تتمكن خلالها الحكومة الليبية أن تناشدنا مساعدتها بموجب المعاهدة البريطانية – الليبية لعام ١٩٥٣. "

٥) " إن الخطة الحالية ليست موضوعة للاستخدام في ظروف تطلب فيها الحكومة الليبية المساعدة العسكرية من بريطانيا للتعامل مع نشاطات تخريبية بإيحاء أو مساعدات أجنبية، ولأن هذه الخطة موضوعة للتعامل مع أي " **أزمة داخلية** " فلا أعتقد أنه ينبغي توسعتها من أجل إعطاء السفير (البريطاني في ليبيا) الخيار في التصرف إذا كانت هذه الأزمة تلقى تحريكاً من الخارج . و إذا كانت النشاطات التخريبية هي دون التدخل العسكري الفعلي

---

٣٢ يلاحظ أنه جرى جدل واسع بين مختلف الوزارات المعنية حول اقتصار الحماية الأمنية التي توفرها القوات البريطانية للملك ولوليّ العهد وعائلتهما المباشر على " الملاذ الآمن " دون " الممر الآمن " إلى ذلك الملاذ وفي النهاية انتصر الرأي الداعي إلى اقتصار تلك الحماية على " الملجأ " دون " الممر إلى ذلك الملجأ " الأمر الذي يكشف النوايا الحقيقية لبريطانيا تجاه النظام الملكي في ليبيا، راجع لهذا الغرض الرسائل ذات الأرقام الاشارية VT 1091/4/ G بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٨ و VT 1091/4/ G (A) بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠.

يوجد التزام على بريطانيا بموجب المعاهدة، ولكن هل سيكون التدخل البريطاني في حالة طلبه (من الحكومة الليبية) ممكناً أو مرغوبا فيه ؟ إن الأمر يتطلب في هذه الحالة قراراً وزارياً خاصاً في حينه ولا يمكن إصدار تعليمات عامة بشأنه مسبقاً (إننا سوف نكتب للمستر ستيوارت بطريقة منفصلة حول الأوضاع التي يمكن أن تقوم والتي نحن على اتصال بشأنها مع وزارة الدفاع) أما إذا كان طلب المساعدة واقعاً ضمن شروط المعاهدة، فلدينا خطة عسكرية منفصلة لتعزيز الحامية الموجودة في ليبيا من بريطانيا للوفاء بتعهداتنا بموجب المعاهدة، وفي هذه الحالة سوف يتغير دور الحامية المقيمة وفقاً لذلك. "

٦) " إن خطة الطوارئ الجديدة حظيت بموافقة وزارة الدفاع وهى الآن جاهزة لإرسالها رسميا إلى سفيرنا في ليبيا. ومرفق مع هذه المذكرة مسودة الرسالة الموجهة إلى السفير وقد تم اعتمادها من قبل وزارة الدفاع والمستشار القانونى ومكتب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية. "

وتجدر الاشارة إلى تعليق وجهه المستر **ستيفنس** U.B. Stevens بتاريخ ١٩٦٣/٦/٧ إلى **وزير الخارجية** حول ما ورد في مذكرة المستر سكرايفنر حيث جاء فيه [٣٣] :

" ربما توجّب علينا توضيح أن هناك نظريا ثلاث حالات طوارئ ينبغى أخذها في الاعتبار عند التخطيط للطوارئ في ليبيا "

١) حالة طوارئ ناجمة عن **أوضاع داخلية محضة**. وهذه وحدها هى التى تحاول خطة الطوارئ الموضوعة معالجتها.

٢) حالة طوارئ ناجمة عن **تدخّل خارجى** تستوجب دون أدنى شك تطبيق المعاهدة البريطانية الليبية، وهذه وردت بالاشارة إليها في الجملة الأخيرة من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكرايفنر.

٣) **حالة طوارئ مشوشة تقع في الوسط بين الحالتين السابقتين** وهى المشار إليها في (أ) من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكرايفنر. وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة **لا توجد خطة في الوقت الحاضر**. وعلى أى حال فنحن على اتصال مع وزارة الدفاع ونأمل أن نتمكن قريباً من اقناعهم بوضع تصوراتهم حول الموضوع بدرجة تمكننا ، إذا وافقت وزارة الدفاع على ذلك، من **مناقشة الأمر مع الأمريكان كما حدث حول الأردن**. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٤ قامت **الخارجية البريطانية** بإرسال صورة من **خطة الطوارئ الجديدة** [٣٤] إلى سفيرها في ليبيا المستر **ستيوارت**، وجاء في رسالة الوزارة التى أرفقت بها صورة الخطة[٣٥]:

---

٣٣ التعليق مطبوع أسفل المذكرة الأمر الذى يشير إلى أن المستر ستيفنس من كبار المسئولين بوزارة الخارجية.

٣٤ يوجد بملاحق هذا المجلد صورة من الخطة باللغة الانجليزية كما وردت بالوثائق البريطانية المفرج عنها، كما توجد أيضاً ترجمة كاملة لها. الملحق رقم (٥)

٣٥ حملت الرسالة الأرقام الاشارية VT 1091/ 5 G و (٤٧) سرى للغاية.

١. " بالاشارة إلى مراسلتكم رقم (٣) بتاريخ ٥ يناير (١٩٦٣) التى أرفقت بها – يا صاحب السعادة – مقترحاتكم حول مراجعة التعليمات (المستديمة) الموجهة إلى القوات البريطانية بشأن ما يجب عليها القيام به في حالة نشوء طوارئ في ليبيا، والتى ترون أن تحلّ محل التعليمات التى تم وضعها أصلاً من قبل المستر **سلوين لويد** بموجب مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ٧ نوفمبر ١٩٥٨. " [٣٦]

٢. " تجدون طيه صيغة منقحة لمقترحاتكم بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل كافة الإدارات الحكومية المعنية، وينبغى اعتبارها بمثابة التعليمات الرسمية لكم. وينبغى التأكيد على أنه من المهم جداً إدراك أن حرّية التصرف المخولة لقائد القوات الجوية بقاعدة العدم وللقادة الآخرين لا تستخدم إلا كملاذ أخير، وأنه يجب عليهم الرجوع إليك (قبل استخدامها) ما لم تضطرهم ظروف قاهرة جداً لغير ذلك، وبالمثل، فإنه ينبغى على سعادتكم دوماً نشدان التعليمات من وزارة الخارجية ما لم يحل بينكم وبين ذلك ظروف استثنائية للغاية. " [٣]

٣. " إنكم تدركون يا صاحب السعادة أن وجود خطة طوارئ سابقة كان معلوماً لدى الحكومات الليبية الماضية، غير أنه لم يسبق تزويدهم بالتفاصيل الكاملة عنها، ولا أعتقد أنه من المناسب إعطاء **الحكومة الحالية** أى معلومات حول هذه الخطة الجديدة. " [٣٨]

وتفيد **الفقرة الأخيرة** من هذه الرسالة أن نسخاً من الخطة الجديدة أرسلت إلى كل من السفير البريطانى في واشنطن والقنصل العام البريطانى في بنغازى وقائد عام القوات البريطانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وقائدى القوات البريطانية في مالطا وليبيا وقائد القوات الجوية البريطانية في الشرق الأدنى بقبرص. كما يفهم من تأشيرة بخط اليد مرفقة بهذه الوثيقة أن إجمالى النسخ الموزعة من هذه الخطة بلغ (٣٥) نسخة.

ومن بين هذه الوثائق السرية جداً المفرج عنها ذات الصلة بهذا الموضوع رسالة [٣٩] مؤرّخة ١٩٦٣/٧/١٤ موجهة من المستر **فيليب** Mr. Philip بمكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر **بريدجس** T.E. Bridges بالخارجية البريطانية جاء فيها أن **رئيس الوزراء** علق بعد إطلاعه على خطة الطوارئ الجديدة متسائلاً: **ما جدوى بقاء القوات البريطانية في ليبيا ؟**

---

٣٦ أفادت وثيقة بريطانية أخرى أن التعليمات المستديمة المذكورة كانت تحمل عنوان " خطة عمل أمريكية – بريطانية – ليبية مشتركة في حالة الطوارئ في ليبيا " Joint United- States , United Kingdom , Libyan for Action in The Event of an Emergency in Libya "

٣٧ يلاحظ من مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أنه ثار جدل بين مختلف الإدارات الحكومية البريطانية حول مدى الصلاحيات وحرّية التصرف التى يسمح بها للسفير وللقادة العسكريين البريطانيين الميدانيين في مواجهة أى حالة طوارئ. راجع الوثائق التى تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ 4 G

٣٨ تعكس هذه الفقرة الثقة المحدودة التى كانت تنظر بها الحكومة البريطانية للحكومات الليبية بصفة عامة وحالة التوجس التى كانت تسيطر عليها إزاء حكومة فكينى بصفة خاصّة.

٣٩ تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ 5 / G / A

كما تفيد الرسالة [٤٠] التى بعث المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية بطرابلس فـي ١٩٦٣/٩/٢ إلى المستر **لورانس** بوزارة الخارجية أنه قام بتوزيع نسخ الخطة الجديدة على القيادات العسكرية البريطانية المعنية في ليبيا **مؤكداً على ضرورة عدم مناقشة محتواها مع أى مسئول ليبي.**

وفي ١٩٦٣/٨/٨ بعث المستر **سكرايفنر** إلى المستر **ستيوارت** رسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1091/7/G تضمنت جملة من التوضـيحات والملاحظـات المتعلقـة بخطـة الطـوارئ **والاعتبارات التى يمكن أن تنشأ في حالة قيام أزمة داخلية في ليبيا ناجمة عن أعمال تخريبيـة من الخارج لا ترقى إلى مستوى التدخّل العسكرى الفعلى.** وجاء في تلك الرسالة:

١. " بالاشارة إلى مراسلتنا رقم (٤٧) المؤرّخة في ١٤ يونيه (١٩٦٣) المشتملة على خطة الطوارئ المنقحة الخاصّة بليبيا والمبنية على مقترحاتكم المرسلة إلينا تحـت رقم (٣) بتاريخ ٥ يناير. "

٢. " هناك نقطتان في الخطة كانت موضوع مناقشة هنا (وزارة الخارجية)، وأعتقـد أنه ينبغى أن تكون على إطلاع بذلك. ينبغى أن يكون واضحاً لديك أن ما أنقله إليك حول هذا الموضوع لا يشكل شرحاً Gloss لتلك الخطة أو أنه يتضمن وضـع أى محددات على صلاحيتكم وعلى الظروف التى يمكن أن تجد القوات البريطانية نفسها مضطرة للتعامل في ظلها. "

٣. " **النقطة الأولى** تتعلق بالفقرة (٤) من الخطة وهى التى تنص على أنها تقتـصر على الاجراء الذى ينبغى على القوات البريطانية الموجودة بالموقع In Situ فـي حالة قيام قلاقل داخلية دون وجود تدخّل خارجى.

وكما تعلم فإن **التعليمات المستديمة** التى أرسلت إلى الـسفير **جراهـام** [٤١] بموجـب مراسلة الخارجية البريطانية رقم (١٢١) المؤرّخة في ١٩٥٨/١١/٧، **سمحت بإمكانيـة استعمال القوات البريطانية في ليبيا للمحافظة على النظام والقانون في مواجهة أى عمل تخريبي موحى به أو مدعوم من دولة أخرى.** ووفقاً للتنقيح الذى أدخل على هذه الفقـرة من قبلكم فلا يوجد تغطية لمثل هذه الحالة في الخطة الجديدة. إننا نتفق معكم حـول هـذا التعديل. **فالظروف قد تغيّرت**، والحامية البريطانية هى الآن أصغر مما كانت عليه في عام ١٩٥٨، والجيش الليبي وقوات الأمن جرى إعادة تنظيمها وتوسعتها وتقويتهـا، كمـا أن الحالة السياسية في ليبيا تبدلت كثيراً . وخلال **أزمة اللواء لطيوش في عام ١٩٦١** لـم تكن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للزج بالقوات البريطانية في عمل كـان مـن الممكن أن ينظر إليه على أنه تدخّل في شأن ليبي داخلى محض واعتبرت أن أمن الملـك والمحافظة على سلطته يجب أن تكون من مسئوليات القـوات الليبية ذاتـهـا، ولم يكـن من شأن الفـترة الماضـية (منذ تـلك الأزمة) إلا أن تزيدنا ثباتاً على هذا الموقف.

---

٤٠ تحمل الرقم الاشارى VT 1091 / 5 / G / C

٤١ كان سفيراً لبريطانيا في ليبيا عام ١٩٥٨ عندما أصدر المستر سلوين لويد تلك التعليمات.

ومن ثمّ فإذا وقعت قلاقل داخلية بسبب نشاطات تخريبية موحى بها من خارج ليبيا وطلب الليبيون تدخّل القوات البريطانية لمساعدتهم في المحافظة على الأمن والقانون، فسوف تنظر حكومة صاحبة الجلالة في الطلب في ضوء الظروف القائمة حينذاك. وفي حالة تقديم مثل هذا الطلب إليك في أى وقت فإننا نتوقع منك أن تحيل الأمر إلينا وألا تقوم باتخاذ أى اجراء يتجاوز ما تسمح به خطة الطوارئ.

" إن ما أوردته آنفاً يبدو في الحقيقة، غير ضرورى ومن قبيل تقرير أمر مفروغ منه، غير أن النقطة التى أود بيانها هى أنه مهما كانت الحالة القائمة فلا ينبغى أن تغريك بالسماح للحامية العسكرية (البريطانية) بالقيام بأى اجراء يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الخطة بدون الرجوع إلى لندن. وفي حالة تقديم طلب إلينا بالمساعدة في حدود الشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة، بمعنى إذا دخلت ليبيا في حرب أو نزاع مسلح (وهو احتمال نستبعده كثيراً في الوقت الحاضر) فسوف يجرى إعمال **الخطة المستقلة** المتعلقة بتنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، وسوف يكون هذا بدوره خاضعاً لقرار نهائى من قبل الوزراء (المعنيين) في لندن. "

٤. " **النقطة الثانية**، هى ذات صلة بالفقرة (٦) من الخطة التى تتناول الاجراء المحتمل لتوفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد وأعضاء عائلتيهما المباشرين وحماية الأرواح والأملاك البريطانية والأمريكية، وأرجو أن تعلم أن المستشار القانونى قد علق على هذه الفقرة بالآتى:

أ- إن حكومة صاحبة الجلالة قد تجد صعوبة في دحض أى اتهام لها بأنها من خلال توفيرها لملاذ آمن للملك أو الآخرين، تكون قد انحازت إلى أحد الأطراف في شأن ليبي داخلى صرف.

ب- بموجب القانون الدولى، فإن الحكومات ربما لا تملك الحق في استخدام القوة لحماية ممتلكاتها بشكل مستقل عن رعاياها في دولة أجنبية.

وعلى أى حال فليس المقصود من هذه الملاحظات أن تعطى الإيحاء بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تعدل – بالضرورة – عن اتخاذ هذا الاجراء بسبب انشغالها المفرط بمراعاة دقائق السلوك الدولى [٤٢]، وفيما يتعلق بحماية الممتلكات، فلعلنا نجحنا في تجنب الموضوع من خلال اشارتنا " للأرواح والممتلكات " معاً، وعلى أى حال فإن هذا يؤكد دقة وضعنا في مثل هذه الحالة. "

---

٤٢ بالطبع فإن بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية لا يمكنها أن تدعى أنها راعت مقتضيات السلوك الدولى إلا عندما يكون ذلك في صالحها. وبالطبع فقد تبدلت الحالة كثيراً منذ يومذاك على صعيد العلاقات الدولية إلى درجة لم يعد معها للسلوك الدولى أى اعتبار تقريبا.

وختم المستر **سكرايفنر** رسالته إلى السفير **ستيوارت** بفقرة جاء فيها:

" وكما تعلم فإن البريجادير رامزى Brigadier Rumsey [٤٣] ذكر لى أثناء زيارتى [٤٤] أنه قد يكون من **الصعوبة عملياً توفير ملاذ آمن بدون توفير ممر آمن إلى ذلك الملاذ** وهو ما استبعدته الخطة الحالية. إننى لم أنس هذه النقطة، إلا أنه وكما اتفق رامزى معى، فإن التعليمات الحالية حول هذا الموضوع تبقى قائمة. "

---

٤٣ يقصد البريجادير رامزى قائد القوات البريطانية في ليبيا.

٤٤ كان المستر سكرايفنر قد زار ليبيا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ يونيو ١٩٦٣.

تساؤلات بريطانية جوهرية
حول المعاهدة مع الحكومة الليبية

رأينا في مباحث هذا الفصل كيف كانت الخارجية البريطانية تحاول التغلب على التعقيدات التى نشأت جراء رغبة حكومة الدكتور فكينى عدم الإعلان عن تبادل المذكرات الخاصّة باتفاق الحكومتين البريطانية والليبية (في عهد حكومة محمد عثمان الصيد) على تأجيل مراجعة المعاهدة بينهما حتى عام ١٩٦٥. كما رأينا كيف كانت مستغرقة مع وزارات الدفاع والطيران والخزانة في إعادة النظر في " خطة الطوارئ " الخاصّة بليبيا.

في هذه الأثناء كانت هناك مشاورات ومناقشات تدور داخل عدد من اللجان المختصة داخل الحكومة البريطانية حول مستقبل المعاهدة القائمة بينها وبين ليبيا منذ يوليه ١٩٥٣ والوجود العسكرى البريطانى في ليبيا، وقد أثير خلال هذه المناقشات عدد من التساؤلات الجوهرية الخطيرة.

وقد لخصت المذكرة الداخلية السرية [٤٥] التى أعدها المستر **سكرايفنر** (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية) بتاريخ **١٩٦٣/١١/٢٥** تلك المناقشات وما دار فيها من تساؤلات وما خلصت إليه من نتائج. وجاء فيها:

١. " قبل فترة خلال هذا العام (١٩٦٣) قمنا بدراسة حول احتياجاتنا (العسكرية) في ليبيا، والقدر الذى بإمكاننا ضمان تحقيقه منها. كانت نتيجة هذه الدراسة ورقة تحمل عنوان " **سياسة بريطانيا تجاه ليبيا** " " British Policy Towards Libya " جرت الموافقة عليها من قبل " لجنة التّوجيه " [٤٦] Steering Committee مع نهاية شهر يوليه الماضى. "

٢. " كان في نيتنا إرسال هذه الورقة إلى " لجنة الدفاع " Defence Committee كوثيقة تعبّرعن وجهة نظر وزارة الخارجية. غير أنه قبل أن يتم ذلك طلب وزير الدفاع من رئيس الأركان النظر مرة ثانية في **احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا مع افتراض أنه بالإمكان اعفاؤنا من التزامات لمساعدة ليبيا في مواجهة أى عدوان خارجى، وما إذا كان بالإمكان تخفيض وجودنا العسكرى في ليبيا بشكل كبير.** لقد كان هذا مخالفاً بشكل كلّى لنتائج ورقة التوجيه السياسي التى ذهبت إلى أنه ينبغى علينا الاستمرار في محاولة المحافظة على وضعنا في ليبيا من خلال طرقنا المتبعة حاليا بما في ذلك " **الاحتفاظ بحامية عسكرية Garrison غير معلنة النوايا** " . وبناءً على ذلك قام وزير الخارجية السابق بإرسال نسخ من الورقة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع

---

٤٥ المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1051 / 31 / G بالملف FO 371/173 245 وأرسلت منها صورة إلى كل من اللورد كارينجتون Lord Carrington واللورد داندى Lord Dandy

٤٦ هذه اللجنة تابعة لوزارة الخارجية البريطانية.

ووزير الخزانة مغطاة بمذكرة موجهة إلى رئيس الوزراء توضح له كيف أن سحب الحامية العسكرية سوف يعرضنا لمخاطرة فقدان تسهيلاتنا الدفاعية في ليبيا كلية " وقد اقترح (وزير الخارجية) أن الأمر برمّته يمكن مناقشته في لجنة الدفاع " وهو الاقتراح الذى وافق عليه رئيس الوزراء. "

٣. " لم يقتنع المستر ثورني كروفت Thorneycroft (وزير الدفاع) على الفور، وأصدر تعليماته لمساعديه بإعداد مشروع ورقة تناقش الخطوات التى يجب اتخاذها لمراجعة المعاهدة وسحب الحامية قبل عام ١٩٦٥ (الموعد المحدد لمراجعة المعاهدة) في الوقت الذى نحتفظ فيه بحقوقنا الضرورية في استعمال الأراضى والأجواء الليبية. وقد تم البحث في هذه الورقة من قبل " **اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار** " [التى حلّت محل " لجنة الدفاع "] في شهر أكتوبر (١٩٦٣). وقد أيدت اللجنة الرسمية [التى كانت وزارة الدفاع ممثلة فيها] وجهة نظر وزارة الخارجية وإعادة صياغة الورقة وفقا لذلك. وقد جرى إطلاع وزير الدفاع على الصياغة المنقحة فوافق على استبعاد المقترحات التى قدمتها وزارته. "

٤. " في سياق هذه المناقشات أثارت وزارة الخزانة موضوع المساعدة المالية لليبيا، وقد طُلب منها إعداد ورقة مستقلة حول الموضوع إن هى رغبت في ذلك. "

٥. " بناءً على ذلك، فإن الوضع يتمثل في أن **ورقة لجنة التوجيه** بوزارة الخارجية تم الإطلاع عليها من قبل الوزراء الرئيسيين المعنيين وتمت مناقشتها مع مشروع الورقة المعدة من وزارة الدفاع من قبل " اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار " ، وقد تمت الموافقة على وجهات نظر وزارة الخارجية من قبل الوزراء المعنيين بما في ذلك الآن وزير الدفاع. وفي ظل هذه الظروف فقد لا يوجد أى معنى لإجراء مناقشة رسمية في لجنة سياسات الدفاع وما وراء البحار. "

٦. " ومن ثمّ فإننى أوصى بإبقاء الأمور كما هى الآن. ويوافقنا السكرتير الخاص Private Secretary أنه لا توجد في هذه الحالة حاجة تدعونا إلى قول المزيد إلى الوزراء الآخرين. "

ومن المفيد أن نعرض في هذا المبحث لعدد من الوثائق والمذكرات التى وردت الاشارة إليها في مذكرة المستر سكرايفنر ذلك أن **مضمون عدد منها – على الأقل – يكشف حقيقة النوايا البريطانية تجاه حليفتها المملكة الليبية.**

تساؤلات من وزير الخارجية

من الوثائق السرية المفرج عنها مذكرة أعدها المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ تضمنت إجابته على ثلاثة تساؤلات طرحها عليه وزير الخارجية حول العلاقة مع ليبيا [٤٧]. وجاء في تلك المذكرة الموجهة إلى الوزير:

١. " لقد طلبت منى النظر في التساؤلات التالية:

i. هل بإمكاننا الحصول على التسهيلات الدفاعية الضرورية لنا في ليبيا بدون المعاهدة التى تلزمنا بالدفاع عنها في مواجهة أى عدوان خارجى.
ii. هل حقاً يتوجب علينا الدفاع عن ليبيا في مواجهة مثل هذا العدوان ؟
iii. هل نحن في الحقيقة نتطلب إطلاقاً أن تكون ليبيا مستقلة ؟ "

" Do we in fact Require an Independence Libya at All?

٢. " الاجابة على السؤال (i) هى أن التسهيلات الدفاعية الضرورية لنا في ليبيا تنحصر في استخدامنا الشامل (Exclusive) لقاعدة العدم. ومن أجل اقناع الليبيّين بقبول الأضرار السياسية المترتبة على استضافتهم " قاعدة أجنبية " ، علينا أن نكون على استعداد لدفع ثمن مقابل ذلك. خلال سنوات مضت ربما كان بمقدورنا أن نؤمّن شيئاً ما على غرار الاتفاقية الأمريكية / الليبية الخاصّة بقاعدة ويلس. بمعنى إبرام صفقة مالية مباشرة لا تتضمن أى التزامات تتجاوز دفع ايجار سنوى محدد. غير أنه مع وصول العائدات النفطية لليبيّين فإن الاغراء المالى لهم اختفى. "

٣. " ما يعتبره الليبيون مقابلاً مجزياً لإستخدامنا " قاعدة العدم " في الوقت الحاضر يتمثل في:

أ- الاحساس بالأمن الذى تزودهم المعاهدة به. فليبيا بلد صغير وضعيف، وتملك ثروة نفطية مغرية، وهى محاطة بنظم ثورية نشطة على الجانبين؛ مصر والجزائر.

ب- حالة الاستقرار التى نشأت بسبب وجود الحامية البريطانية التى ينظر إليها من قبل الليبيّين (والمصريين أيضاً) على أنها قد تتدخّل أو لا تتدخّل في حالة وقوع انقلاب ضد النظام الحالى.

٤. " ومما هو وثيق الصلة في هذا السياق، أن الذى يزعج الليبيّين ليس هو الانتقادات الموجهة ضد وجود الحامية أو المعاهدة. إن الذى يقلقهم هو وجود قاعدة العدم كقاعدة أجنبية، وبقدر أقل فهم قلقون من التدريبات العسكرية التى تقوم بها القوات البريطانية فوق أراضيهم بواسطة قوات نستجلبها إلى ليبيا بصفة مؤقتة لهذا الغرض. ومن ثمّ فإن الذى يرغبه الليبيون حقاً – وهو ما اقترحه أحد الوزراء الليبيّين مؤخّراً – **هو معاهدة بدون قاعدة**، ومن جانبنا فإن الذى نحاول تحقيقه هو **قاعدة بدون معاهدة** . وإننى على ثقة تماما بأن المنحنى

٤٧ المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1054/27 بالملف FO 371/173 248

الظروف الحالية، كما جرى توضيحه في الفقرة (١٠) من الورقة التى تم إرسالها إلى الوزراء [٤٨] هو أن نستغل موافقة الحكومة الليبية على الابقاء على الاجراءات الحالية حتى عام ١٩٦٥، آخذاً في الاعتبار أن أى اعادة للتفاوض حولها يمكن أن يؤدّي إلى إضعاف وضعنا، ومن المحقق أنه سوف لن يؤدّي إلى تحسينه. "

٥. " فيما يتعلق **بالسؤال (ii)** فمن المؤكد أنه من غير المتوقع أننا سوف نضطر للدفاع عن ليبيا في مواجهة عدوان خارجى. فلو رغب عبد الناصر في الاستيلاء على ليبيا – وليس لدى أى شك أنه سوف يقوم بذلك عقب وفاة الملك إدريس – فمن المحتمل أن يتم ذلك عن طريق أعمال تخريبية يعقبها طلب للمصريين – من قبل عملاء ليبيّين – بالتدخّل. قد نرغب أو قد لا نرغب في التعامل مع مثل هذه الحالة باستخدام قواتنا الموجودة في ليبيا بموجب المعاهدة لحمايتها من أى عدوان ظاهر Overt Aggression. ولو لم تكن مثل هذه القوات موجودة لما كان هناك خيار حول الموضوع. وفضلاً عن ذلك، فبسبب وجود قواتنا في ليبيا فإن العدوان الظاهر غير محتمل، ذلك أنه لو لم تكن هذه القوات موجودة في ليبيا لوجد المصريون فكرة العدوان الظاهر أمراً ميسوراً. وفي الحقيقة فإن **قواتنا (الحامية العسكرية) تشكل عاملاً رادعاً وموثوقاً فيه بشكل معقول.** "

٦. أما فيما يتعلق **بالسؤال (iii)** فإن ليبيا المستقلة ضرورية لمتطلباتنا الدفاعية كما هى الآن. فلو لم تعد ليبيا مستقلة لأصبحت محكومة من قبل سياسات متبناة من القاهرة أو الجزائر أو الاثنين معاً، ولا يوجد في مثل هذه السياسات أى مكان لقاعدة مثل " **العدم** " ولا حتى مثيل للتسهيلات الممنوحة لنا من قبل السودان. "

وقد علق أحد مسئولى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٢ على مذكرة المستر سكرايفنر بتوضيح جاء فيه:

i. " إن الصيغة التى وضع فيها **وزير الخارجية** تساؤله كانت كالآتى:

[هل المحافظة على استقلال ليبيا تشكّل مصلحة لبريطانيا إلى درجة تجعلنا مستعدين للقتال من أجلها ؟ فإذا كان باستطاعتنا استبعاد هذا الالتزام فإننا سوف نوفر المال من خلال سحب حاميتنا من ليبيا.]

٢. " أما **وزير الدفاع**، إذا لم تخنّى الذاكرة، فقد طرح سؤالاً آخر في الصيغة التالية تقريباً:

[أليس بمقدورنا المحافظة على حقوقنا المهمة في استعمال الأراضى والأجواء الليبية بدون الابقاء على حامية عسكرية بها بشكل دائم وبالحجم الحالى ؟ ألا نكون في وضع أفضل لو أننا قمنا الآن بالتفاوض مع الليبيّين) من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تؤمّن لنا متطلباتنا الدفاعية (استعمال الأراضى والأجواء الليبية) وتمكننا من سحب الحامية، وبالايحاء حسب ظنى، إلغاء التزامنا بالدفاع عن ليبيا؟]

---

٤٨ لعل الاشارة هنا إلى ورقة التوجيه السياسى التى أعدتها وزارة الخارجية.

٣. " وبعبارة أخرى، فإن **الوزيرين** (وزيرى الخارجية والدفاع) طرحا التساؤل حول ما إذا كان ممكناً المحافظة على احتياجاتنا الضرورية في ليبيا بدون تكبد عناء نفقات الابقاء على حامية فيها وربما حتى بدون التزاماتنا (الحالية) بموجب المعاهدة. ولا نشك أن وزارة الخزانة من جانبها تأمل في أن نكون قادرين على المحافظة على متطلباتنا الدفاعية في ليبيا بدون تقديم أى مقابل مالى إليها."

" إن الاجابة على هذه التساؤلات قدمت إما بشكل صريح أو ضمنى في المذكرة أعلاه (مذكرة المستر سكرايفنر) وفي الطرح الذى قدم حول " **ورقة لجنة التوجيه** " . وإننى أعتقد أن هذه هي الصيغة التى سوف تبرز عندما يتم النظر في الموضوع من قبل الوزراء خلال شهر أو شهرين من الآن.."

الاعداد لاجتماع لجنة الدفاع

في اطار التحضير لاجتماع " **لجنة الدفاع** " الذى كان مقرراً يوم ١٩٦٣/١٠/٢ للنظر في ورقة " لجنة التوجيه " المقدمة حول ليبيا، قام المستر **سكرايفنر** بإعداد مذكرة جديدة لاستعمال المستر لورانس Laurence الذى كان ضمن المشاركين في الاجتماع في وزارة الخارجية. وقد جاء في المذكرة [٤٩] المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٦:

١. " كما ذكرت لك صباح هذا اليوم فإن " **لجنة الدفاع** " سوف تناقش يوم ١٠/٢ ورقة " **لجنة التوجيه** " الخاصّة بليبيا. لقد كاتبت المستر ستيوارت (السفير البريطانى بليبيا) طالباً منه تزويدنا بمادة يمكننا تضمينها بالطرح Brief الذى سنقدمه إلى وزير الخارجية وعلى الأخص فيما يتعلق بالافتراضات الجدلية التى طرحها **وزير الدفاع** حول **إمكانية تأمين احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا والمتمثلة في تسهيلات استعمال الأراضى الليبية وعبور أجوائها في حالة قيامنا بسحب حاميتنا العسكرية الحالية منها.** لسنا بحاجة للاحساس بأننا ملزمون للاسترشاد بما سيكتبه المستر ستيوارت لأننى أعتقد أنه ربما كان من الأسهل علينا أن نحصل على تقييم دقيق لهذا الموضوع من هنا أفضل من طرابلس. "

٢. " وفي الوقت نفسه قد يكون مفيداً أن أثبت هنا ما يبدو في نظرى اعتبارات أساسية ينبغى علينا ادراجها في الطرح الذى نقدمه:

i. **بدون الحامية** سيكون هناك شك كبير حول امكانية سيطرتنا على منافذ الدخول إلى ليبيا التى تسمح لنا بارسال تعزيزاتنا من بريطانيا التى ستكون مطلوبة إذا كان في نيتنا الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. إن **وزارة الدفاع** هى التى يجب أن تقرر الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع. ومع ذلك فهناك **اعتبار سياسي** يجب أخذه في الحسبان، وهو **هل من المعقول أن يدخل طرف في علاقة تعاهدية في الوقت الذى يعلم فيه هذا الطرف أنه**

غير قادر على الوفاء بالتزاماتـه بموجبهـا [٥٠] . [قـارن هـذا بوعودنـا للبولنديين قبيل الحرب الأخيرة].

ii. وفضلاً عن ذلك فليس واقعياً، الاعتقاد **أنه بامكاننا بطريقة ما أن نحافظ على جميع المزايا التى توفرها لنا المعاهدة مع الليبيّـين بـدون أن نرتـب أى التزامات على أنفسنا.** إنه لأمر منطقى بشكل كاف أن ندرك أن الأمور ذات الأهمية لنا؛ **قاعدة العدم والتدريبات العسكرية** التى نجريها فوق الأراضـى الليبية، هى التى تسبب إحراجاً لليبيّين. أما وجود الحامية العسكرية فهـو لا يسبب لهم في الوقت الحاضر أى احراج. ويتأسس على ذلك حسب اعتقادى – أنه لا ينبغى لنا التعامل مع **" وجـود الحاميـة "** و **" المعاهـدة "** كموضوعين منفصلين. فإذا أردنا أن نحصل على حقوقنا بموجب المعاهدة، فينبغى أن نكون على استعداد للوفاء بالتزاماتنا بموجبها، ومن ثمّ فينبغـى أن نـُبقى على الحامية في ليبيا.

iii. إذا أردنا أن نسحب الحامية فيقتضى ذلك أن نـسحب **الـسرية الموجـودة بطبرق** والمنوط بها مهمة حماية شخص الملك، ومن ثمّ فسوف لـن يكـون بمقدورنا القيام بالتعهدات التى دخلنا فيها مع **الأمريكان** حول **تأمين ملاذ آمن للملك وأسرته المباشرة في حالة وقوع قلاقل.**

iv. إن سحب حاميتنا العسكرية سوف يحول أيضاً بيننا وبين أن نقـوم بـدورنا المرسوم في **" خطة الطوارئ "** [٥١] التى تنص على أنه في حالة الطـوارئ يتوجب على القوات البريطانية أن تقوم بحماية **السفارة الأمريكية** وأن تؤمن **ملاذاً آمناً للأمريكان المدنيين في برقة.**

v. قد يكون وزير الدفاع حريصاً على توفير النفقات العسكرية إلى درجة يكون معها مستعداً لأن ننشد الحصول في ليبيا فقط على نـوع التـسهيلات التـى نحصل عليها في الوقت الحاضر من **الـسودان** والتى تنحصر في تـصريح شامل للقوات البريطانية باستعمال وعبور الأراضى السودانية (Staging and Over Flying Arrangements Under a Blanket Clearance) ينبغى أن يكـون واضحاً تماماً لوزير الدفاع، أنه في حالة تخلـّينا عن **قاعدة العدم** فـسوف يتوجب علينا التخلى عن كل ما يتعلق بها ولا مجال اطلاقاً في هذه الظروف السماح لسلاح الطيران البريطانى القيام بأى عمليات هبوط لطائراتـه دون تعريضها (بما في ذلك حمولتها) للتفتيش من قبل السلطات الليبية متى رغبت فـي ذلـك ، وفـضلاً عـن ذلـك فـإن أى تـصريح شـامل

---

٤٩ المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1051 /28/G بالملف FO 371/173 245 وتم إرسال نسخة منهـا إلى المستر واترفيلد Water field بوزارة الخارجية.

٥٠ هذه العبارة جديرة بالتأمل والوقوف عندها.

٥١ انظر مبحث " خطة الطوارئ " من هذا الفصل.

Blanket Clearance من هذا النوع هو معرض للتعليق (الايقاف) متى أحس الليبيون بوجود حاجة لذلك.

vi. وفضلاً عن ذلك فإن الليبيّين هم أكثر احتمالاً من السودانيين بأن يقوموا بتعليق مثل هذا التصريح الشامل. فالليبيون أكثر تعرّضاً من السودانيين لضغوط عبد الناصر من جهة وللسياسات الوافدة من الجزائر. وعلى الرغم من أن الرابطة الليبية / البريطانية ظلت حميمة وودية إلا أنها تفتقد السّمت الذى يطبع علاقاتنا الوطيدة بالسودانيين التى تشكلت عبر زمالة مدرسة ساندهرست SandHurst العسكرية. **كما أن الليبيّين لا يتمتّعون بالطبيعة الأخلاقية Moral Fiber التى عند السودانيين.**

vii. وعلى أى حال، فلا أعتقد بأنه بمقدرونا أن نكون واثقين، حتى مع السودانيين، بحيث نقترح الآن ترتيبات **" التصريح الشامل "** كاجراء جديد. ليس من الصعب أن يوافق السودانيون على تجديد الترتيبات القائمة منذ زمن بعيد. غير أنه أمر مختلف تماماً أن تدخل حكومة من حكومات الشرق الأوسط في تعهدات جديدة مع دول الناتو NATO حول أى موضوعات تتعلق بشئون الدفاع. وفيما يتعلق بالمعاهدة البريطانية / الليبية فهنا أيضاً لا توجد صعوبة لدى الليبيّين في الموافقة على بقاء الترتيبات القائمة الآن على حالها، وفي جميع الأحوال، حتى موعد مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥، إلا أن محاولة إقناعهم بالدخول في **ترتيبات جديدة** حتى لو تضمنت تعهدات من جانبهم أقل من تلك الممنوحة لنا في الماضى، ستكون أمراً بالغ الصعوبة. وباختصار فإننا **إذا قمنا بتمزيق المعاهدة غداً** وطلبنا من الليبيّين ببساطة السماح لنا بترتيبات عبور وحشد جديدة لقواتنا على غرار النموذج السودانى ففى اعتقادى أنه من المحتمل جداً أننا لن نحصل منهم على مثل هذه الترتيبات.[٥٢]

viii. نحن محظوظون لأننا نمتلك ترتيبات مرضية لنا في ليبيا ستستمر لسنتين قادمتين. وبعيداً عن الأسباب الواردة آنفاً التى توجب علينا عدم التدخل في هذه الترتيبات القائمة، فسيكون أمراً على درجة كبيرة من غياب الحكمة أن نقحم بتهور على الشأن الإفريقي مشكلات ذات أبعاد استراتيجية / سياسية من هذا النوع والحالة على ما هى عليه في جنوب أفريقيا. إن الرأى في أفريقيا حول القوات الجوية الروديسية الجنوبية وجنوب أفريقيا فضلاً عن التحركات الإفريقية في اتجاه قطع الاتصالات الجوية بين جنوب أفريقيا وأوروبا سوف تجعل فترة الستة أشهر أو العام القادم وقتاً غير مناسب على الاطلاق لإجراء مباحثات حول أى حقوق للطيران أو استعمال الأراضى لأى دولة تنتمى لحلف الناتو أو ذات صلة ماضية أو حالية مع المستوطنيين البيض في جنوب أفريقيا.

٥٢ ملاحظة أخرى جديرة بالتوقف والتأمل.

ix. وفضلاً عن ذلك، فبين الآن وموعد مراجعة المعاهدة (في يوليه ١٩٦٥) من المحتمل أن تقع أحداث كثيرة في كل من الجزائر [٥٣] والجمهورية العربية المتحدة والدول الواقعة شرقيها فيما يتعلق بوضع دول الخليج الفارسي وعلى الأخص بين الكويت والعالم العربي [٥٤]. وفي الوقت الراهن فإن كثيراً من الليبيّين يرون **مصدر التهديد لاستقلال ليبيا يتمثل في أى حركة داعية للوحدة العربية بقيادة عبد الناصر.** إن هذا الأمر يعطى قيمة خاصّة للمعاهدة مع بريطانيا في أعين الليبيّين. **وخلال عامين قادمين ربما تكون العلاقات الليبية – المصرية قد تغيرت** ولم يعد يوجد ليبي يرى أى ضرورة للمعاهدة البريطانية الليبية للدفاع عن استقلال ليبيا [٥٥]. وفي تلك الحالة ربما سيكون علينا تقديم اغراءات جديدة من أجل المحافظة على تسهيلاتنا الدفاعية في ليبيا. غير أنه ليس بمقدورنا الآن تحديد ما هى هذه الاغراءات أو ما هو الذى سيكون بمقدورنا أن نعرضه يومذاك عدا أننا – يقيناً – سوف نكون على استعداد لعرض إلغاء المعاهدة إذا رغب الليبيون في ذلك. **إن طرح هذا العرض في عام ١٩٦٥ قد يكون ورقة رابحة في أيدينا خلال أى مفاوضات، ولا ينبغى علينا أن نلعب هذه الورقة الآن في هذا الوقت الذى يوجد شك في أهميتها.**

x. وينطبق الشئ ذاته على **سحب الحامية العسكرية** . إن هذا الموضوع يشكل ورقة بمقدورنا أن نلعبها بشكل مفيد لنا في عام ١٩٦٥. ومن ثمّ يجب علينا ابقاؤها بدون استعمال حتى ذلك الوقت، وعلى أى حال فليس لها أى قيمة في الوقت الحاضر. وكما قال السفير (ستيوارت) نفسه فإن الانتقادات ضد وجود الحامية صمتت. وإننى شخصياً أذهب إلى حد القول بأن وجود الحامية هو محل ترحيب جميع الليبيّين؛ باستثناء أولئك الذين يُعتبرون أعضاء نشطين في الجماعات السياسية التى ترغب في اسقاط الملكية.

xi. هناك أيضا **مسألة الاغراءات المالية.** ففي الوقت الحاضر مايزال للمعاهدة بعض الاغراء المالى لليبيّين. غيرأن أهمية هذا الاغراء أخذت تتضاءل تدريجياً في ضوء الزيادة التى طرأت على ثروتهم (من النفط). وخلال عامين قادمين ربما سيكون هذا الاغراء عديم القيمة. وفي تلك الظروف فإن أهمية المعاهدة لليبيّين سوف تتوقف كثيراً عما إذا كانوا يحسون بأنهم مهددون من جانب المصريين أو الجزائريين أو منهما سويا. فإذا كانوا يومذاك يحسون بهذا التهديد فربما يكون بمقدورنا الحصول على تسهيلاتنا

---

٥٣ شهد شهر أكتوبر من العام نفسه الاشتباكات الحدودية المسلحة بين الجزائر والمغرب، كما شهد شهر يونيه من العام ١٩٦٥ الاطاحة بالرئيس الجزائرى أحمد بن بيللا عن طريق انقلاب عسكرى قاده هوارى بمدين.

٥٤ راجع ما ورد في فصل " أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية في مطلع الستينات " .

٥٥ لا شك أن المستر سكرايفنر كان يتوقع حدوث تغيير جوهرى في ليبيا لصالح مصر.

الدفاعية من جديد بدون حاجتنا أن نعرض عليهم أى مساعدات مالية. إنه من المستحيل الجزم في الأمر. ولهذا وبسبب كل هذه الاعتبارات فينبغى علينا إبقاء الأمور على ما هى عليه إلى أن يحين موعد مراجعة المعاهدة. ومن الممكن عندما يحين ذلك الموعد أن يكون بمقدورنا تحويل المساعدات المالية التى نقدمها من شكل منح مباشرة إلى شكل قروض وهذا من شأنه أن يسعد الخزانة (البريطانية). غير أننا إذا أخذنا منذ الآن في التلاعب بهذه الترتيبات بدون براعة فإننى أعتقد أن الليبيّين – على أحسن الأحوال – من المحتمل أن يصرّوا على ترتيبات تكلفنا الكثير مالياً وربما تأخذ شكل منح مباشرة (كما في الوقت الحاضر).

xii. إذا كان من الضرورى من أجل حل الاشكالية بأقل احراج ممكن **لوزير الدفاع**، فإننى اقترح أن ننظر في امكانية أن نقول له أننا سوف **نتشاور حول الموضوع مع الأمريكان** ثم نقدم تقريرنا من جديد إلى " لجنة الدفاع". وفي الواقع فقد سبق لنا أن أخبرنا الأمريكان بالنتائج التى توصلت إليها ورقة " **لجنة التوجيه " . وأعتقد أنه لا يوجد شك في أن الأمريكان سوف يشاطروننا الرأى في وزارة الخارجية حول سياستنا في ليبيا.** وعلى أى حال فينبغى علينا التشاور مع الأمريكان قبل القيام بأى خطوة في اتجاه تفكيك الترتيبات الحالية المنصوص عليها في " **خطة الطوارئ** " والتى تركت بموجبها مهمة حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت الأمريكية للحامية العسكرية البريطانية في حالة قيام أى اضطرابات في ليبيا. "

رأى السفير ستيوارت

بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٣ رد السفير ستيوارت من طرابلس على استفسار المستر سكرايفنر حول رأيه بشأن النتائج التى يمكن أن تترتب على **سحب الحامية البريطانية من ليبيا**. وجاء في رد السفير[٥٦] :

١. " أشكركم على رسالتكم رقم VT 1051 / 15 G المؤرّخة في ١٣ سبتمبر "
٢. " العيوب والمزايا المحتملة التى يمكن أن تنجم عن تخفيض وجودنا العسكرى في ليبيا سبق مناقشتها باستفاضة من قبل وعلى الأخص في رسالة المستر نويل جاكسون Noel Jackson [٥٧] إلى المستر جون بيث John Beith [٥٨] (ذات الرقم الاشارى 1190/61 المؤرّخة في ١٩٦١/١٢/٣١). وبدون رغبة منى في العودة مرة ثانية إلى ما ورد في تلك المادة القديمة، بودى أن أسجل هنا أنه على

٥٩ يحمل الرقم الاشارى VT 1091 / 8 /G بالملف FO 371/173 251

٦٠ من السفارة البريطانية في بنغازى.

٦١ كان يشغل منصب مدير إدارة شئون شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية قبل المستر سكرايفنر.

الرغم من أن الظروف قد تغيرت من عدة أوجه منذ مراجعتنا للأمر آخر مـــرة، إلا أنه من الأمور التى تبقى صحيحة:

أ- إن انسحاب حاميتنا من ليبيا، ولو بشكل جزئي، سوف **يهزّ بشكل كبيـــر ثقـــة الملك في قدرتنا ورغبتنا في الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة.** ولا يمكننـــا المحافظة على هذه الثـــقـــة بتأكيدنا له أن الاحتيـــاطي الاســـتراتيجى يمكـــن استنفاره بشكل عاجل. إن وجود القوات البريطانية في ليبيا هو الـــشئ الـــذى يرمز لالتزاماتنا وهو الذى يجسد، خطأ أو صواباً، في نظر الملك ووليّ العهد تأكيد دعمنا لهم شخصياً.

ب- وفي الوقت الحاضر، فإن ثقة الملك بنا هى ذات أهمية قصوى لوضـــعنا فـــي ليبيا.

ج- لا ينبغى أن نتوقع تحقيق أى مجد Kudos لنا جراء انسحابنا المبكـــر الـــذى سوف يصوّره مناهضو وجودنا العسكرى كانتصار للقوميـــة العربيـــة ضـــد الامبرالية، وهو ما يحتمل أن يؤدّي إلى مطالبتنا بالمزيد من الامتيازات.

د- وبصرف النظر عما إذا كانت المفاوضات التى نجريها هى مع الحكومة الحالية أو مع حكومة أخرى تخلفها وتكون أقل تعاطفاً معنا فإننـــا ســـوف نـــُضعف وضعنا التفاوضى لا أن نعززه إذا نحن تخلينا مـــسبقاً عـــن بعـــض أوراقنـــا الرابحة. وكما سبق لك أن أشرت في تقريرك عن رحلتك [٥٩]، فإننا قد نضطر لاستخدام أقل العناصر أهمية لوجودنا في ليبيا من أجل المحافظة على أكثرهـــا أهمية عندما يصبح بحث كامل الموضوع (الوجود البريطانى في ليبيا) قـــضية مثارة، وإن ذلك الوقت لم يحن بعد وفي اعتقادى بأنه من الحمق استباق حدوث ذلك.

حول ورقة وزارة الدفاع البريطانية

كما أشرنا من قبل، فقد قامت **وزارة الدفاع** بإعداد مسودة ورقة حول ليبيـــا طرحتهـــا علـــىّ " اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار " . ومن جانبها أعدت **إدارة شمال وشرق أفريقيا** بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٥ مذكرة حول تلك الورقة جاء فيها:

١. " الورقة المرفقة الخاصّة بليبيا مسودة ورقة معّدة من قبل وزارة الدفاع اقتـــرح وزير الدفاع تعميمها على " لجنة سياسات الدفاع وما وراء البحار " المنبثقة مـــن الحكومة في أعقاب عودته من **عدن والبحرين** ... وينبغى النظر في هذه الورقـــة من قبل اللجنة مع الورقة المعدة من وزارة الخارجية حـــول تـــأثيرات **الاتفاقيـــة العراقية – الكويتية** على شئون الدفاع. "

---

٥٩ كان المستر سكرايفنر قد قام في صيف عام ١٩٦٣ برحلة إلى دول الشمال الإفريقي زار خلالها كلا مـــن المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

٢. " إنه لأمر صحيح أن **المشاعر القومية** هى في حالة ارتفاع في ليبيا، ومع هذه المشاعر ينمو احساس مناهض للوجود البريطانى. غير أن **نقطة الاشتعال** Flash Point لم تحن بعد ومن غير المتوقع أن تحل طالما بقى الملك إدريس على قيد الحياة. "

٣. " إن الانتقاد الرئيسي لمسودة ورقة الدفاع يتعلق بالاقتراح الوارد في الفقرة (٧) فهو لا ينسجم مع متطلباتنا الواردة في الفقرة (٣) ويكمن السبب فيما يلي:

i. إن احتياجاتنا الرئيسية في ليبيا تتمثل في حقوق استعمال الأراضى والأجواء الليبية، والاستخدام الشامل لقاعدة العدم الجوية. والثمن الذى ندفعه مقابل هذا هو التزامنا بموجب المعاهدة للدفاع عن ليبيا وأن نقدم لها (بموجب اتفاقية مالية مستقلة وليس المعاهدة) مبلغ ٣,٢٥ مليون جنيه سنوياً.

ii. إن وجود حاميتنا العسكرية في ليبيا هو التعبير المرئى عن نيتنا الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. وإن سحبنا للحامية سوف يُنظر إليه كدليل على نيتنا أن نتهرب من هذه الالتزامات، وهو ما قد يدعو الليبيّين لإعادة النظر في الحقوق التى يسمحون بها لنا.

iii. إن الليبيّين لا يعارضون في الوقت الحاضر وجود الحامية، وفي الحقيقة فإن الملك يرحب بها بشكل ملموس. والانتقادات الليبية عندما يتم التعبير عنها، فهى توجّه أولاً ضد التسهيلات للتدريبات العسكرية التى نقوم بها وثانياً ضد " قاعدة العدم " . وإذا تمّ تعديل الترتيبات الحالية فإن هذه هى التى يضغط الليبيون علينا بالتخلى عنها سواء أعرضنا عليهم سحب الحامية أم لا. "

iv. من خلال اجرائنا المفاوضات (مع الليبيّين) الآن، ربما سنكون قادرين على الاحتفاظ بنوع ما من تسهيلات استعمال الأراضى وعبور الأجواء ولكن على أساس مقيدّ وبدون الاستخدام المطلق لقاعدة العدم. هل سيلبى ذلك احتياجاتنا الاستراتيجية ؟ ذلك أمر مشكوك فيه. وإذا تم سحب الحامية فمن المحتمل جداً أن يتحتم علينا دفع المزيد من المال وستكون التكلفة الاجمالية مطابقة أو أكثر مما هى عليه الآن.

v. إن الليبيّين هم الذين اقترحوا تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥. والترتيبات الحالية تمنحنا كل ما بمقدورنا أن نتمناه وهى ذات أهمية أولى في تنفيذ التزاماتنا شرقى السويس. إنه من غير المعقول أن نتخلى عما بأيدينا قبل الأوان. وليس دقيقاً وصف هذه السياسة، كما ورد في الفقرة (٨) من المسودة بأنها من قبيل ترك الأمور تجنح على غير هدى Letting Things Drift.

٤. " لقد تم عرض هذا التسبيب بشكل أكثر وضوحاً في مذكرة وزير الخارجية بتاريخ ٨/١٥ إلى رئيس الوزراء وتم تأكيدها بموجب النصيحة المقدمة من سفير صاحبة الجلالة بطرابلس. "

ومن بين الفقرات ذات الأهمية التى وردت بمسودة وزارة الدفاع البريطانية: المقدمة من وزير الدفاع المستر ثورنى كروفت Thornycroft:

٥. " .. من وجهة نظرنا فليس لدينا الرغبة في الابقاء على الحامية العسكرية التى تتألف من أكثر من وحدتين عسكريتيين والاكتفاء بالجهاز الصغير الذى قد نحتاج إليه للمحافظة على التسهيلات..

...

٦. " إننى أحترم وجهة نظر وزير الخارجية حول هذه القضايا. ومع ذلك فلدى تحفظات جادة حول مجرد ترك الأمور على ما هى عليه .. إن وضعنا في ليبيا ليس في طريقه إلى التحسّن. إن الاحتفاظ بشكل دائم في دولة أجنبية غدا أمرا أصبحنا نجد صعوبة متزايدة في تبريره.

٧. إن الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الصعوبات (التى تواجهها بريطانيا في ليبيا) ولإعفاء أنفسنا من عبء الابقاء على الحامية، هى، كما يبدو لى، أن **نأخذ زمام المبادرة بمراجعة المعاهدة قبل عام ١٩٦٥** على أساس:

أ- الابقاء على حقوقنا في استعمال الأراضى وعبور الأجواء الليبية.

ب- إزالة حاميتنا.

٨. ومن ثمّ فإنى أدعو زملائى لاتخاذ قرار حول ما إذا كان ينبغى علينا أن نقوم بهذا الاجراء أو أن نترك الأمور تنجرف على غير هدى مع خطر أن يؤدّي ذلك إلى تقويض وضعنا (في ليبيا) بكامله.

الصياغة النهائية للورقة

بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٣ بعث المستر ب . اتش . لورانس P. H. Laurence من وزارة الخارجية البريطانية **بصياغة معدلة لورقة وزارة الدفاع البريطانية** بشأن ليبيا وأرفق بها التعليق التالى [٦٠] :

١. " أقدم إليكم حسب طلبكم إعادة صياغة لورقة وزارة الدفاع بشأن ليبيا، ويمكن اتخاذ هذه الصياغة أساساً للمباحثات التى سيجريها المستر كيرى Carey يوم الاثنين **٢١ من أكتوبر ١٩٦٣**.

٢. إن إعادة الصياغة المرفقة حافظت قدر المستطاع على **الخطوط العامة** للمسودة التى قدمتها وزارة الدفاع، غير أننا حاولنا أن ندخل عليها **النقاط الأربعة** المقدمة السير هارولد كاكاسيا Sir Harold Caccia نتيجة اجتماع " اللجنة (الرسمية)

---

٦٠ راجع البند السابق " رأى السفير ستيوارت " من هذا المبحث.

لسياسات الدفاع وما وراء البحار " الذى انعقد يوم ١٦ **أكتوبر ١٩٦٣**. إننى لم أورد في هذه الصياغة أى خلاصة محددة، على الرغم من أن المزايا والعيوب المترتبة على أخذ المبادرة بمراجعة المعاهدة، الواردة بالفقرة (٥) أشارت بوضوح إلى النتيجة التى يمكن أن تترتب على اتخاذ تلك الخطوة. إن هذا يتمثل، حسب رأيى، أخذاً في الاعتبار **الأهمية الكبيرة جداً للتسهيلات العسكرية التى نملكها حالياً في ليبيا**، في أنه يبقى علينا عدم القيام بأى عمل من اختيارنا لتعريض هذه التسهيلات للخطر. وإذا كان علينا، كجزء من الثمن الذى ندفعه مقابل هذه التسهيلات، أن نبقى في ليبيا على الحامية العسكرية عند حجمها الحالى أو قريباً منه على الأقل حتى عام ١٩٦٥ أو إلى حين وفاة الملك، أيهما أقرب، فإن هذا الثمن مجز. وقد يكون مناسباً إثارة القضية شفوياً خلال اجتماع المستر كيرى Carey. "

وتفيد المراسلات المتبادلة (خلال شهرى أكتوبر – نوفمبر ١٩٦٣) بين مختلف الوزارات واللجان المعنية أنها وافقت في النهاية على **صيغة مشتركة للورقة** المتعلقة بليبيا وأن وزير الدفاع وافق في النهاية على سحب مقترحاته السابقة. وجاء في الصياغة النهائية للورقة ما ترجمته:

١. **" نحن في حاجة للنظر فيما نقوم بإنفاقه في ليبيا وما نكسبه منها. "**

٢. " للقيام بالتزامنا شرقى السويس، من المهم جداً أن نحتفظ بحقوق حشد قواتنا وعبور الأجواء في ليبيا والتى تتضمن استخدامنا المطلق (القاصر علينا) لقاعدة العدم الجوية والتسهيلات بمطار إدريس. التسهيلات الخاصّة بتدريبات قواتنا هى ذات قيمة كبيرة لنا. إن هذه الحقوق نابعة من المعاهدة البريطانية – الليبية الموقعة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها. [٦١] المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها توجب علينا أن نتحرك لمساعدة ليبيا في حالة تعرّضها لعدوان خارجى وكذلك تقديم مساعدة مالية لها. المعاهدة والاتفاقيات غير محدودة المدة، وبشكل مبدئى فسوف تنتهى في عام ١٩٧٣، وفيما بعد تكون قابلة للإلغاء من قبل أى من طرفيها مع إعطاء الطرف الآخر مهلة عام واحد. وتتضمن المعاهدة مادة تنص على مراجعتها بعد عشر سنوات، غير أنه بناءً على طلب الليبيّين فقد وافقنا على تأجيل هذه المراجعة حتى عام ١٩٦٥ (بدلاً من عام ١٩٦٣). " [٦٢]

٣. لنا **وجود عسكرى في ليبيا** يتألف من حامية عسكرية قوامها وحدتان ونصف الوحدة أساسيتان مع وحدات من سلاح الطيران الملكى بقاعدة العدم الجوية ومطار إدريس للمحافظة على التسهيلات اللازمة لعمليات الحشد العسكرى. **نحن غير ملزمين بموجب المعاهدة أن نحتفظ بالحامية العسكرية** (في ليبيا)، ومن وجهة نظرنا فلسنا في حاجة للابقاء عليها. وقد يكفى لأغراضنا الاحتفاظ بأى عدد من العسكريين نراه ضرورياً لإدامة تسهيلات التحشيد العسكرى ولمساعدة تنفيذ عمليات التدريب. وعلى امتداد استمرار التزاماتنا بموجب

٦١ الوثيقة مصنفة سرية للغاية وتحمل الرقم الاشارى VT 1051 / 29 / G بالملف FO 371 / 173 245

٦٢ المراسلات موجودة باللمف FO 371 / 173 245 وتحمل الأرقام الاشارية VT 1051 / 30 / G

فإن الحامية ستقوم بمهمة حماية نقاط الدخول لتعزيزاتنا العسكرية (إلى ليبيا)، فضلاً عن كونها **رادعاً لأى عدوان خارجى.** والأكثر أهمية من ذلك، فإن وجود الحامية هو **الدليل المُشاهد** على استعدادنا وقدرتنا لحماية ومساندة ليبيا. إنها أيضاً **تعطى الملك** الثقة بأننا سوف نوفر له ولأسرته المباشرة ملاذاً آمناً في حالة وقوع اضطرابات فيها. وفي الواقع فإن وجود القوات البريطانية هو ذو أهمية خاصّة في المحافظة على استقرار النظام الحالى **وذلك بسبب الجهل الليبي بالمدى الذى نحن على استعداد أن نذهب إليه في استخدام قواتنا لحماية النظام** [٦٣] "

٤. توجد علامات **على أن الوجود البريطانى في ليبيا يجد إلى حد ما رفضاً من قبل الحكومة الليبية الجديدة.** وفي رأى وزارة الخارجية (البريطانية) أن قيام قواتنا **بالتدريبات العسكرية الموسعة** Elaborate هو ما يجده الليبيون محرجاً لهم أكثر من وجود الحامية العسكرية. وفضلاً عن ذلك فإن السيطرة المطلقة (الخالصة) لسلاح الطيران الملكى (البريطانى) على " **قاعدة العدم** " يشكل هو الآخر نقطة دعاية يجدونها حساسة. **ولما كان واضحاً أنه من غير المحتمل أن يتحسن وضعنا في ليبيا،** فإن أفضل ما يمكن أن نتطلع إليه هو أن نحافظ على الوضع الراهن. ومن ثمّ فعندما اتصلت بنا الحكومة الليبية (حكومة الصيد) مقترحة تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥ وافقنا على الفور على الاقتراح. "

٥. " ومع ذلك، فعلى الرغم من أن **الضغط القومى** ضد الوجود البريطانى قد خفت حدّته في الوقت الراهن، إلا أنه من المؤكد سيتعاظم من جديد في المستقبل. وربما لن يكون هاماً طالما بقى الملك إدريس على قيد الحياة، غير أنه قد يعود كذلك إثر وفاته. **السؤال** الذى يثور هنا، هو **هل ينبغى علينا ان نسعى لتدارك هذا الأمر من خلال اتخاذ مبادرة في اتجاه مراجعة المعاهدة قبل عام ١٩٦٥ ؟** إن هدفنا سيكون هو التفاوض من أجل استمرار حقوقنا في التحشيد العسكرى وعبور الأجواء الليبية وإذا كان ممكناً استمرار تسهيلات التدريب العسكرى لقواتنا، كل ذلك مقابل إزالة الحامية. وإذا كنا نتصور وجود فرصة حقيقية لمثل هذا العرض لكانت هناك مزية من وراء اتخاذ هذه المبادرة. غير **أنه في الحقيقة فإن جميع الأدلة القريبة تظهر أنه لا وجود لأى امكانية لمثل هذا الاتفاق.** إن اقتراح سحب القوات البريطانية (الحامية) بعد الاحتفاظ بها في ليبيا طوال هذه المدة سوف يثير التساؤل حول نيتنا في تنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، ونحن متأكدون بأن الحكومة الليبية لن توافق على الاستمرار في منحنا الحقوق والتسهيلات التى نتمتّع بها حالياً. وفضلاً عن ذلك فإن الاقتراح بسحب الحامية سوف ينظر إليه من قبل **الملك** على أنه من المحتم سوف يضعف وضعه، ومن المحتمل أن يشجع المعارضة لنظام حكمه، ومن ثمّ فإن رغبته وقدرته على مساعدتنا في الحصول على التسهيلات التى نريدها ستكون، بناءً على ذلك، أضعف.

---

٦٣ لا يخفى أن هذه العبارات ذات دلالات واسعة وخطيرة. وقد وردت في الأصل الانجليزى كما يلي: " In Deed , the presence of British troops has a special value in helping to preserve the stability of the present regime , derived from Libyan ignorance of the extent to which we might commit British troops in support of it "

إننا أذا قمنا باتخاذ هذه المبادرة سنضع أنفسنا في وضع تكتيكى ضعيف، وسنقلل من فرصنا في المحافظة على تسهيلاتنا (الحالية) حتى خلال السنتين القادمتين. إن مصلحتنا تتمثل في استمرار الوضع الراهن إلى أطول وقت مستطاع. "

اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة

ستيوارت يأخذ المبادرة

ورد بتقرير أعده **السفير ستيوارت** بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ عن أداء وزارة السدكتور فكينى خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم توصية مثيرة في الفقرات (٥)، (٦) منه جاء فيها [٦٤]

" سواء أحببنا أم كرهنا، فإن **ليبيا جديدة** متمثلة في شخصية شابة، متعلمة، ذكية وذات ميول قومية عربية كشخصية الدكتور فكينى، **هى في طريقها تدريجياً إلى البروز، وعلينا أن نكون على استعداد للتفاهم معها.** إن إنجاز ذلك يتطلب منا صبرا عظيما، ومن واجبنا أن ندرك أنه في ليبيا الجديدة هذه سيكون من الصعب، أكثر من ذى قبل، أن يغدو حضورنا العسكرى مظهراً مقبولاً. وينبغى علينا ألا نكون حسّاسين جداً إزاء الانتقادات التى توجّه إلى سياساتنا لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وينبغى، دون أن نقحم على الليبيّين مساعداتنا ونصائحنا، أن يكون لدينا الاستعداد لمعاونتهم في المجالات التى تكون معونتنا لهم، رغم كل شئ، مطلوبة بتعاظم، كالتعليم والإدارة والعلاج والقوات المسلحة. فى الوقت الحاضر تعتمد علاقتنا بليبيا على ثنائي الملكية والتحالف العسكرى. **وعلينا في مرحلة ما في المستقبل أن نعمل على إقامة هذه العلاقة على أسس جديدة. ومن واجبنا أن نبدأ التحرك منذ الآن بهذا الاتجاه.** "

وقد تضمنت هذه التوصية تعليقاً من المستر **لورانس** Laurence بوزارة الخارجية كتبه بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ جاء فيه:

" إن توصية المستر ستيوارت الواردة بالفقرة (٥) من تقريره ذات مغزى وقد أخذناها بعين الاعتبار عند إعداد " **ورقة لجنة التوجيه** " Steering Committee Paper ... من الواضح أن الارتباط العسكرى والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسيين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا في الوقت الراهن أو آجلاً مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع **العناصر القومية الشابة** التى بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإنه من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلاً من البعيد الآجل. "

وقد عاد **ستيوارت** إلى تناول الموضوع ذاته في تقريره السنوى الذى أعده بشأن أحداث وتطورات عام **١٩٦٣** في ليبيا، حيث جاء **في** فقرة ختامية منه تحت عنوان " **المستقبل** " ما ترجمته [٦٥]:

---

٦٤ التقرير يحمل الرقم الاشارى VT 1051/63 بالملف FO 371 / 173 240 28 192 وقد سبق أن أشرنا إلى هذا التقرير تحت عنوان " توصية مثيرة " بمبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بفصل " حكومة فكينى .. وتواصل الصراع الداخلى " من هذا المجلد.

٦٥ الخطاب موجه إلى وزير الخارجية البريطانى بتلر R.A. Butler ومؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الاشارى VT 1011/1 بالملف FO 371 / 173 854 وكان المستر بتلر قد حلّ محل السير دوجلاس هيوم الذى أصبح رئيساً جديداً للوزارة.

" سأكون بعد فترة قصيرة من استلامك لهذا التقرير قد غادرت منصبي إلى التقاعد[٦٦]. وليس في نيتي أن أرهقكم بخطاب وداعي آخر. ولعلّ هذا سيسمح لي أن أختم بملاحظات عامة قصيرة **حول ليبيا والمستقبل**. لقد شهدت السنتان اللتان قضيتهما في ليبيا تحوّلاً في الاقتصاد الليبي بسبب ظهور البترول. وقد ترتب على هذا، وعلى ما يُتوقع من استقلال ليبيا اقتصادياً وسياسياً، أن أصبحت ليبيا أكثر ثقة بنفسها، وهي تريد أن تجعل لنفسها حضوراً محسوساً في العالم، ولم تعد تشعر بأنها مازالت تعتمد على الترتيبات الخاصّة التي كانت بينهم وبيننا وبين الأمريكان. وفضلاً عن ذلك فيوجد الآن بين العناصر المتزايدة من المحامين والمثقفين الشباب وسواهم ميل متعاظم للتساؤل حول الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في بلادهم " Establishment " . وفي الوقت الذي لا يرحّب فيه هؤلاء باستيلاء مصر أو الجزائر على بلادهم، فإنهم يجدون الكثير ممّا يثير إعجابهم فيما يتصوّرونه من إنجازات عبد الناصر وبن بيللا. وليس من المتوقع أن يستمرّ هؤلاء إلى أمد غير محدود مع **نظام شبه إقطاعي**، مشاركتهم السياسية فيه محدودة. ومن ثمّ فإن من واجبنا أن نكون على استعداد لمواجهة **أحداث ستقع في ليبيا** في اتجاه يشبه " **الحركات الشعبية** " في الدول العربية " **المتحررة** " .

وخلص **السفير البريطاني**، في آخر تقرير له عن الأوضاع في ليبيا في نهاية عام ١٩٦٣، إلى القول:

" إن هذا يعني، ضمن عدة أمور أخرى، أن موقفنا لا ينبغي أن يقتصر على مجرد استعدادنا لتعديل موقفنا كي يتلائم مع الأجواء السياسية الجديدة في ليبيا، بل ينبغي أن نبدأ منذ الآن، وكما اقترحت من قبل، **في إقامة علاقات جديدة لتحلّ محلّ ارتباطنا القائمة على التحالف العسكري وحتى كبديل، لو استدعى الأمر، للعلاقة مع الملكية.** إن العلاقات الجديدة، كما أتصورها، تتحقق من خلال تزويد الليبيّين بالخدمات المادية وغيرها مما يريدون، كالتجارة واللغة الانجليزية، والاستشارات والمساعدات الفنية. غير أنه ليس من الواجب علينا وحدنا أن نعدّل من موقفنا، فالليبيون أيضاً عليهم فعل ذلك، وعلى الأخص فإن قادتهم ينبغي أن يدركوا أنه، حتى قدرة العرب على الصبر على الكلام غير المصحوب بالأعمال، لها حدود. "

استدعت هذه الفقرات الواردة في تقرير السفير ستيوارت عدداً من تعليقات زملائه في وزارة الخارجية البريطانية. فقد كتب المستر **ريتشاردسون** T.L. Richardson تعليقاً بتاريخ ١٩٦٤/١/١٠ جاء فيه:

" إنني على ثقة بأن السفير لا يعني باقتراحه الوارد في تقريره أن علاقتنا بالملكية وعلاقاتنا، على سبيل المثال، بالساسة الصاعدين، ينبغي أن تكون قاصرة على أي منهما. وطالما بقي وضع وليّ العهد في ليبيا مشكوكاً فيه، فمن المحتمل أننا سنحتاج محاولة إمتطاء عدة خيول في وقت واحد.

" We shall probably have to try and ride several horses at the same time ".

٦٦ قام السفير ستيوارت بزيارة وداعية للملك في ١٩٦٤/١/٤. راجع ما ورد تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " من هذا الفصل.

أما المستر **لورانس** Laurence فقد كتب تعليقاً على التقرير بخط يده مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١٤ جاء فيه:

لقد اتفقنا مع وزارة الخارجية الأمريكية أثناء محادثاتنا الأخيرة بواشنطن [٦٧] أنه ينبغي علينا أن **نستهدف إقامة علاقات وثيقة مع الدكتور فكيني والجيل الجديد من الساسة الليبيّين مهما بدا ذلك صعباً، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقاتنا القائمة مع وليّ العهد والعائلة الملكية. ومن الواضح أن هذا شيء معقول** [٦٨]. "

ويتضح من **المذكرة** المطوّلة التي أعدها المستر **سكرايفنر** بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ [٦٩] حول تقرير السفير ستيوارت **أنه لم يكن ميالاً لتبني اقتراحه الذي دعى فيه إلى إقامة علاقة مع القوى السياسية الجديدة في ليبيا**. لقد جاء في الفقرة (٣) من مذكرة سكرايفنر:

" ... لقد جادل المستر ستيوارت أنه يجب علينا أن **نكيّف أنفسنا لمزاج جديد في ليبيا** وأن نبدأ بإقامة علاقات جديدة. بالطبع، فإن تقرير السفير ستيوارت تمت كتابته قبل لقائيه الوداعيين مع رئيس الوزراء ومع الملك. وخلال هذين اللقائين [٧٠] تبين أن فرص المحافظة على علاقات مرضية لنا بموجب المعاهدة ظهرت جيدة جداً. إن الملك، بالطبع ، يعتبر علاقته ببريطانيا هي حجر الأساس لسياسة ليبيا الخارجية. أما **رئيس الوزراء**، كما يبدو لي، يتخذ موقفاً سلبياً إلى حد ما، بمعنى أنه يرى أن العلاقة مع بريطانيا ضرورية طالما وُجد خطر على ليبيا – التي تعتبر الآن جائزة مغرية بسبب ثروتها المتزايدة – أن تفقد استقلالها للقاهرة أو الجزائر. **إنني حقاً على يقين أن الخطر على ليبيا يكمن في أي علاقة قوية بين عبد الناصر وبن بيللا** "

اهتمام زائد بفكيني

مر بنا في مباحث سابقة كيف أن **الدبلوماسيين البريطانيين** عبّروا مبكراً عن مخاوف وشكوك من تعيين الدكتور فكيني رئيساً للحكومة ومن توجهاته السياسية. ومع ذلك فقد صاحب هذه المخاوف منذ مرحلة مبكرة أيضاً عدة دعوات من هؤلاء للاهتمام والاحتفاء به كلما كان ذلك متاحاً وممكناً.

ومن الواضح أن قيام الدكتور فكيني بالسفر على رأس الوفد الليبي إلى **نيويورك** لحضور اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة لقي اهتمام المسئولين في الخارجية البريطانية وحاولوا الاستفادة من المناسبة للتعبير عن احتفائهم برئيس الوزراء الشاب كما يتضح من مطالعة عدد من الوثائق البريطانية التي تناولت الموضوع.

---

٦٧ للمزيد حول هذه المحادثات راجع الفصل التالي "حكومة فكيني .. التنسيق الأمريكي البريطاني حول ليبيا".

٦٨ هل هي بداية التآمر الأمريكي البريطاني المشترك على النظام الملكي ؟!

٦٩ ينبغي ملاحظة أن حكومة فكيني كانت حينذاك تعيش أيامها الأخيرة بعد أحداث الطلبة الدامية منذ ١٩٦٤/١/١٤ وفي الواقع فإن حكومة فكيني سقطت يوم ١٩٦٤/١/٢٢.

٧٠ لم نجد في الوثائق البريطانية المفرج عنها أي تقارير عن هذه المقابلات. راجع ما نسبه السفير الأمريكي إلى السفير ستيوارت من أقوال عن لقائه الوداعي للملك تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " من هذا الفصل.

فبتاريخ ١٣/٩/١٩٦٣ وجه المستر **سكرايفنر** إلى وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة قصيرة جاء فيها [٧١] :

١. " لقد علمت أن الوفد الليبي الذاهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سيكون برئاسة رئيس الوزراء بصفته وزيراً للخارجية. "

٢. " وكما يعلم وزير الدولة للخارجية فإن علاقتنا بالحكومة الليبية تمر بمرحلة دقيقة. فالليبيون ينكرون وجود أى رغبة لديهم لإلغاء المعاهدة، غير أننا نعلم أنهم منزعجون بسبب التأثيرات التى يمكن أن تحدثها المعاهدة على وضعهم مع أشقائهم العرب والأفارقة. كما ستكون هناك انتخابات عامة في ليبيا مع نهاية هذا العام. "

٣. " ومن ثمّ فإذا استطاع الوزير أن يجد الوقت للإلتقاء بالدكتور فكينى أو ربما استضافته فإن ذلك بحق يستحق العناء. "

وبتاريخ ١٨ **سبتمبر** ١٩٦٣ بعث السفير **ستيوارت** برقية عاجلة من طرابلس إلى وزير الخارجية [٧٢] تحمل الرقم (٢٨٥) جاء فيها:

١. " رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور فكينى سوف يغادر اليوم متوجهاً إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة. وينتظر أن يعود إلى ليبيا يوم ١ أكتوبر ومن المحتمل عبر لندن. "

" إذا كان فكينى يخطط لقضاء يوم أو يومين بلندن في رحلة عودته إلى بلاده (الأمر الذى بمقدور بعثتنا في نيويورك أن تتحقق منه)، فإننى أوصى بشدة أن نعرض عليه استضافته رسمياً وإذا كان ممكناً أن يتم استقباله من قبل وزير الخارجية. ليس لى أن أقترح أن يتم معه بحث أى موضوعات محددة تخص العلاقات البريطانية – الليبية، ولكننى أقترح أنه ينبغى علينا الاستفادة من المناسبة لاستعراض المشاكل الدولية بهدف إطرائه واشباع غروره. "

وتفيد مطالعة الوثائق البريطانية أن السفير **ستيوارت** عاد للإشارة إلى هذا الموضوع في تقريره الذى أعده بتاريخ ٢١/٩/١٩٦٣ حول أداء حكومة فكينى خلال الستة أشهر الأولى في الحكم، فأورد بهذا الخصوص:

" (٣) وإذا كان بمقدوركم، يا حضرة اللورد [٧٣]، إعطاء بعض الاهتمام الشخصى من جانبكم للدكتور فكينى في نيويورك فسيكون ذلك – من دون أى شك – موضع امتنان كبير. . . . . "

---

٧١ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/24 بالملف FO 371 / 173 245

٧٢ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/25 بالملف السابق. وقد جرى إرسال نسخ منها إلى كل من إدارات شمال وشرق أفريقيا، والأمم المتحدة، والبروتوكول، والسياسة الإعلامية وإدارة الأخبار بوزارة الخارجية.

٧٣ من الواضح أن البرقية موجهة إلى وزير الخارجية.

" (٦) ... إن هذه هى الخلفية [٧٤] التى غامرت في ضوئها أن أوصى في برقيتى رقم (٢٨٥) المؤرّخة في ١٨ سبتمبر بإظهار اهتمام رسمى وعلى مستوى وزارى بالدكتور فكينى أثناء وجوده في نيويورك لحضور الدورة العامة، وإذا حدث أن أمضى بعض الوقت بلندن في طريق عودته مطلع الشهر القادم، إننى لا أقترح هنا أن الوقت قد حان لبحث بعض الموضوعات ذات الاهتمام البريطانى – الليبي الصرف. إن مثل هذه الموضوعات بيننا، كما سلف أن أشرت في هذه المراسلة، من الأفضل تركها في الوقت الحاضر. وما أظنه مناسبا للتداول (خلال هذه المناسبة) هو استعراض عام للأوضاع الدولية التى يمكن أن نوضح ونؤكد مصالحنا المشتركة بشأنها. إننى على يقين بأن محادثات من هذا النوع يمكن أن تلعب دورا مهما في إدامة الثقة المتبادلة بين حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الليبية الجديدة. وعلى وجه الخصوص فإننى أوصى بأى اهتمام ذى طبيعة اجتماعية Social يمكن إظهاره بفكينى **وزوجته (التى ترافق زوجها، وكما تعلم، يا سعادة اللورد، فهى سيدة تلقت تعليمها بالانجليزية وذات ذكاء وآراء تقدمية جديرة بالاعتبار)**. إننى أعتقد أن ذلك سوف يكون له الأثر المطلوب في إطراء الدكتور فكينى واشباع غروره الذى أستطيع القول بأنه ليس الأقل أهمية في مؤهلاته المثيرة. "

ويوجد بين الوثائق البريطانية ذات الصلة بهذا الموضوع رسالة بعث بها المستر **جون** R.M. John من الخارجية البريطانية إلى المستر أتلى H.P.L. Atlee بالبعثة البريطانية إلى الأمم المتحدة في نيويورك مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٨ جاء فيها[٧٥]:

" الحاقا لرسالتى رقم (VT 2251/2) المؤرّخة في ١٧ سبتمبر المتعلقة بالوفد الليبي إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة أود إخطاركم أن وزير الدولة وافق على اتخاذ الاجراءات لترتيب لقاء له مع الدكتور فكينى واستضافته إذا كان ذلك ممكنا. وسوف أكون ممتنا لكم لو أخذتم هذا الموضوع في اعتباركم عندما تقومون بوضع البرنامج الخاص بوزير الدولة. "

ومن الواضح أن كافة التحضيرات البريطانية لاستقبال الدكتور فكينى وزوجته واستضافتهما آلت إلى لا شئ. كما يتضح من الفقرة التالية الواردة بالمذكرة التى أعدها المستر **لورانس** Laurence بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ حول تقرير السفير ستيوارت (المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١) السالف الاشارة إليه:

" ... في الحقيقة، إن وزير الدولة للشئون الخارجية قبل توصية الإدارة (إدارة شمال وشرق أفريقيا) خلال شهر سبتمبر، قال بأنه ينبغى علينا اللقاء بالدكتور فكينى في نيويورك وإذا أمكن

---

٧٤ كان السفير قد أورد في الفقرة السابقة من تقريره اقتراحا مثيرا دعى فيه إلى الاهتمام بالساسة الشباب الجدد في ليبيا على النحو الذى أشرنا إليه في مطلع هذا المبحث.

٧٥ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/24 بالملف FO 371/173 245

استضافته هناك. وقد صدرت التعليمات لبعثتنا أن تأخذ هذا في الحسبان عند وضع البرنامج الخاص بوزير الدولة غير أننى فهمت من السكرتير الخاص أنه لم يكن ممكناً إدراج أى من ذلك في البرنامج[٧٦]. لقد كان المستر ستيوارت قد اقترح أيضاً أن نظهر بعض الاهتمام الرسمى بالدكتور فكينى في لندن في طريق عودته من نيويورك. مرة أخرى قمنا بالتحضيرات الأولية الضرورية لاستضافته رسمياً بواسطة وزير من وزارة الخارجية غير أن الدكتور فكينى عاد إلى طرابلس بدون المرور على لندن. ومع ذلك فينبغى أن نستمر بالاحتفاظ في بالنا بإمكانية حدوث ذلك في المستقبل. وفضلاً عن ذلك فقد خصصنا في برنامجنا للزيارات الرسمية للاثنى عشر شهراً القادمة فسحة تتعلق باستضافة وزير ليبي (من المحتمل أن يكون الدكتور فكينى)، ولم يتم حتى الآن تحديد أى تواريخ أو توجيه دعوات بالخصوص. "

٧٦ الواضح من هذه الصياغة أن هناك أسباباً أخرى لم يرغب المستر لورانس في ذكرها وربما كان الاعتذار عن اللقاء جاء من الدكتور فكينى الذى كان يحضر نفسه خلال تلك الرحلة للقاء بالرئيس الأمريكي كنيدي.

المساعدات الفنية
وموقف وزارة التعاون الفنى

اتجهت الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٦٢، وفي ضوء التغيير الذى طرأ على الوضع المالى لليبيا بسبب ثروتها وعائداتها النفطية، إلى تبنّى الفكرة الداعية إلى التركيز في العلاقات البريطانية – الليبية على " **التعاون الفنى** " " Technical Co-operation " أخذاً في الاعتبار حاجة ليبيا الملحّة للمساعدة في هذا المجال.

وقد ردّد الدعوة إلى تبنى هذه الفكرة عدد من التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية في ليبيا ومن مسئولى الخارجية في لندن خلال عام ١٩٦٣. من ذلك ما ورد في تقرير **السفير** البريطانى المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢٨ (حول أداء وزارة الدكتور فكينى خلال أشهرها الستة الأولى في الحكم) حيث دعى في الفقرة (٥) منه إلى:

> " ... ينبغى أن نكون على استعداد لمساعدة الليبيّين في تلك المجالات التى – رغم كل شيء – تتزايد فيها الحاجة إلى مساعدتنا، في التعليم والإدارة والطب والخدمات المسلحة. "

لقد استدعت تلك العبارة تعليقات من كل من المستر **جون** R.M. John والمستر بيتر **لورانس** P.H. Laurence من الخارجية البريطانية ذيّلا بها التقرير. وجاء في تعليق الأول منهما (بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٧):

> " أعتقد أنه يجب علينا تبنى الملاحظات التى أشار إليها المستر ستيوارت في الفقرة (٥) من مراسلته. في المذكرة التى أعددناها حول تقرير المستر ستيوارت عن العام الماضى (١٩٦٢)، وفي التحضير الذى قمنا به لإعداد الورقة الخاصّة بسياستنا نحو ليبيا، كان في بالنا بشكل واضح الحاجة إلى زيادة المساعدة التى يمكن أن نقدمها لليبيّين في المجالات المدنية Civic. لقد انعكس ذلك على الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين العاملين في ليبيا دون أن ينعكس في شكل أى مساعدة فنية. ولأن وجهة نظر وزارة التعاون الفنى " Department of Technical Co-operation " (D.T.C) – وليس ذلك بدون سبب – أنه طالما أن الليبيّين يتلقون منا مساعدة مالية سنوية قدرها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى، فإن الأموال المخصصة للتعاون الفنى يمكن إعطاؤها للدول الأكثر حاجة إليها. "
>
> " ... لذلك فإننى أعتقد أن أى اقتراح باستقطاع قيمة أى مساعدات فنية نقدمها إلى ليبيا من قيمة المساعدة المالية السنوية التى نقدمها إليهم سوف يُستقبل سلبياً من قبلهم. اقتراح بديل لهذا قد يكون بأن نوافق على أن تأخذ

الزيادة في حجم المساعدة المالية – التى لا نشكك أن الليبيّين سوف يطالبون بها عند مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥ – شكل مساعدة فنية. "

" على أى حال، فبين الآن وذلك التاريخ (١٩٦٥) سيجرى نسيان الكثير. وفي نفس الوقت **ينبغى أن نكون على استعداد أن نقدم لليبيّين كل المساعدة التى يطلبونها دون أن نترك لحساسيات وزارة التعاون الفنى أن تكبّلنا كثيراً.** وفي الحقيقة فإننى أعتقد أن جزءاً كبيراً من مخصصات ميزانية الوزارة لأفريقيا بقى دون إنفاق بسبب غياب القدرة لديها على البلوغ بمشروعاتها مرحلة الانجاز. ولا أعتقد أنه ينبغى علينا أن نحسّ بأى وخز ضمير بسبب طلبنا منهم أى دعم مالى متى كان الليبيون في حاجة إليه. وعبّرت السيدة بيرتون Burton بأننا نقدم لليبيّين المساعدة التى يحتاجونها بشكل كبير في مجال الحصول على الموظفين (من بريطانيا). "

كما جاء في تعليق المستر لورانس المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٨:

" (٦) ينبغى علينا القيام بما في استطاعتنا القيام به في مجال تقديم المساعدة الفنية وكما أشار المستر **جون** فقد ظل مقبولاً حتى الآن انه طالما أن الليبيّين يتلقون منحة مقدارها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى سنوياً، فإنه قد يكون من الأفضل انفاق أى أموال مخصصة للمساعدة الفنية على بلدان أخرى. وبالطبع فإننا سنظل نحفظ في بالنا أن نبحث مع وزارة التعاون الفنى، كلما كان ذلك ضرورياً، إمكانية إنفاق بعض مخصصات الوزارة المالية في ليبيا في حالة توفرها. "

مراسلات بين الخارجية ووزارة التعاون الفنى

شهد شهرا ديسمبر ١٩٦٣ ويناير ١٩٦٤ تبادل رسائل بين الخارجية البريطانية ووزارة التعاون الفنى D.T.C حول برنامج المساعدة الفنية لليبيا. ومن بين الرسائل ذات الأهمية في هذا الخصوص الرسالة التى بعث بها بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٠ المستر **كينج** R.B.M. King من وزارة التعاون الفنى إلى المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية) حيث جاء فيها [٧٧]:

" لقد بعثت إلىّ رسالة بتاريخ ٦ ديسمبر حول المساعدة الفنية لليبيا. إننا نتفق مع ما ذكرته حول الموقف الرسمى بتقرير فريق العمل لعام ١٩٦٢ " Report of the 1962 Working Party " . وكما تعلم فإننا سارعنا من حين لاخر لنجدة أى مشروعات بدا لنا أنها قد تؤول – بدون نجدتنا – إلى الفشل.

غير أننى مع ذلك مضطر للقول بأننى لا أميل لأى زيادة كبيرة منتظرة لنشاطات هناك. لقد دهشت عندما رأيت في الملحق (٨) من الوثيقة رقم ٢١٤٧ أن ليبيا تلقت منا منذ نهاية الحرب (العالمية الثانية) **مساعدات تربو عما تلقاه أى بلد آخر في العالم باستثناء الهند وكينيا ونيجيريا ومالطا وقبرص.**

٧٧ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1151/48 ، CF 399/84/02 بالملف FO 371 / 173 261 36717

أعلم أن هناك أسبابا وراء ذلك. إلا أنه عندما نقوم بتقديم مثل هذه الأموال من العملة الصعبة كل عام، يصبح من غير المعقول أن يُتوقع منا أن نضع أيدينا في جيوبنا لدفع زيادة في مرتبات للموظفين البريطانيين (في ليبيا) بمقدور الليبيّين – بكل تأكيد – دفعها [٧٨].

وأضاف المستر **كينج** في رسالته:

" إنني أقترح أن الحالة في ليبيا تغيّرت كثيراً منذ ١٩٦٢، وإن رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة في ٢٠ نوفمبر التى علق فيها على ميزانية ليبيا لسنة ١٩٦٤/٦٣ تعزّز بشكل كبير الرأى القائل بأن ليبيا في الحقيقة لم تعد في حاجة إلى مساعدات أجنبية في شكل مالى. "

" إن هذا لا يعنى القول بأننا يجب أن نصم آذاننا لأى طلبات، وعندما يتعلق الأمر بأى مصلحة بريطانية حقيقية سنكون على استعداد دوماً للنظر في كل حالة على حدة كما كنا نفعل في الماضى. غير أننى أؤمل أن يقال لليبيّين في وقت مناسب أنه مع التغيير الجوهرى في ظروفهم الاقتصادية بسبب عائداتهم النفطية، فإننا نتوقع منهم أن يقوموا بسداد مقابل للمساعدات التى قد يطلبونها منا. "

" إن **ساريل** [٧٩] سوف يأتى لمقابلتى يوم ٧ يناير. وإذا كان بمقدورك الالتحاق بنا سوف أكون سعيداً بالتحدث معك حول الموضوع. وبديلاً لذلك سيكون بمقدورى المجئ إليكم للاجتماع بكم في وزارة الخارجية إذا كنتم تفضلون ذلك. "

" وأخيراً فإن أيا مما ورد في هذه الرسالة لا ينبغى أن يحمل أى تأثيرات على أملنا الذى عبّرنا عنه في الفقرة (٥) من رسالتى إلى Summer Hayes المؤرّخة في ٢٦ سبتمبر (أرقامكم الاشارية PEB 10705/5) والخاصّة **بترحيبنا بتحويل المساعدات المالية التى نقدمها في شكل منح إلى مساعدات للتنمية كما فعلنا في الأردن.** ألا يوجد أى احتمال للتحرك في هذا الاتجاه ؟ " .

وبتاريخ ٦ **يناير ١٩٦٤** بعث المستر **سكرايفنر** بردّ مطوّل على رسالة المستر **كينج** جاء فيه [٨٠]:

" أشكركم على رسالتكم المؤرّخة في ٢٠ ديسمبر (CF 399/84/02) بشأن المساعدة الفنية لليبيا.

" (٢) حقيقة أن ليبيا تلقت أموالاً كثيرة في شكل مساعدات ومنح من حكومة صاحبة الجلالة منذ حصلت على استقلالها. غير أنه في الحقيقة، فإن هذه الأموال ليست سوى **إيجاراً مقابل التسهيلات العسكرية الحيوية لأمننا القومى.** ولا أعتقد أنه يصح لنا، كسياسة واقعية، أن ندخلها في حساباتنا هنا. "

---

٧٨ من المعروف أن الحكومة الليبية درجت على مطالبة الحكومات الأجنبية المانحة للمساعدات أن تقوم بدفع أى زيادة في مرتبات الموظفين الأجانب العاملين بها عن المعدلات المحلية.

٧٩ يقصد السفير البريطانى الجديد في ليبيا.

٨٠ الرد يحمل الرقم الاشارى VT 1151/48 بالملف FO 371/173 261 36717

" ومع المتغيرات التى طرأت في الوضع العالمى منذ نهاية الحرب (الثانية)، فإن أهمية ليبيا لنا، وعلى الأخص أهمية التسهيلات العسكرية **بقاعدة العدم** ازددات في القيمة بشكل متواصل. وفي حين أننا لا نستطيع أن نترجم الثمن المحتمل في أرقام مالية، فإن أى بدائل أخرى يمكن استخدامها لقاعدة العدم، حتى لو افترضنا أنه بإمكاننا الحصول عليها، سوف تكلفنا أكثر بكثير من المساعدة المالية التى استلمتها ليبيا منا عبر السنوات. وبصرف النظر عن الحسابات المالية، فالحقيقة تبقى أن نشرنا الفعّال لقواتنا العسكرية في الشرقين الأوسط والأقصى يتوقف – في الوقت الحاضر – على استعمالنا غير المحدود لقاعدة العدم الجوية (مدعوما بقدرتنا المتواصلة لاستعمال الأجواء السودانية). "

" (٣) عندما نتحدث الآن عن تقديم مساعدة فنية لليبيا، يحضر في بالنا التغيير الجوهرى الذى طرأ على الوضع الاقتصادى فيها بفعل اكتشاف النفط بها. إن التسهيلات التى نتمتّع بها في ليبيا مقابل مبالغ هائلة، جرى الحصول عليها عندما كانت ليبيا فقيرة وتعتمد على المساعدات الأجنبية لبقائها كدولة. **إن هذا الوضع تغيّر الآن، إلا أن مصالحنا في ليبيا لم تتغير.** وعلينا أن نعيد صياغة سياستنا على أساس ضمان استخدام التسهيلات العسكرية بليبيا في وضع لم تكن فيه ليبيا في حاجة إلى المساعدات المالية. ولا يوجد شك أن إحدى الطرق التى يمكننا أن نأمل من خلالها تحقيق ذلك هى مساعدتهم في تحسين الإدارة Administration عندهم، وإننى أعتقد أنه يجب علينا أن نشرع منذ الآن في التفكير فيما يجب علينا عمله في هذا المجال. "

" في المرفق مع المراسلة التى بعث بها المستر ستيوارت حول الميزانية الليبية، التى لا أشك في أنكم أطلعتم على نسخة منها، ذكر ستيوارت أن مبلغ (٣٥) ألف جنيه استرلينى جرى تخصيصه بميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ لإنشاء " **المعهد القومى للإدارة العامة** " في ليبيا. وإذا وافقتم فإننا نودّ اقتراح أن تطلب من المستر **ساريل** [٨١] أن يقوم عقب وصوله إلى طرابلس مع نهاية هذا الشهر، بالاستفسار عن هذا الموضوع وعما إذا كان بمقدور الحكومة البريطانية تقديم أى مساعدة فنية – وبالطبع مع تفضيلنا أن تكون هذه المساعدة على حساب الحكومة الليبية – في إنشاء وإدارة هذا المعهد. ليس لدينا تفاصيل حول ما هو مقترح ... ليس لدينا شك في أن المشروع ما يزال في مرحلته الجنينية، ومن المحتمل أيضاً أن الأمم المتحدة (برنامج المساعدة الفنية) تقوم حالياً بتقديم النصح للحكومة الليبية حول هذا الموضوع. ومع ذلك، طالما أن مصلحة بريطانيا في ليبيا هى على هذه الدرجة من الأهمية فإن وزارة الخارجية البريطانية ترى مزيّة لقيامنا بدور نشط في مساعدة الليبيّين في تنفيذ هذا المشروع. "

" (٣) ربما قد ترون مناقشة هذا الموضوع أثناء اجتماعكم مع ساريل يوم ٧ يناير الذى أؤكد لكم أننى يسرنى حضوره. "

من التقرير السنوى لعام ١٩٦٣

عاد السفير ستيوارت إلى موضوع المساعدة الفنية البريطانية لليبيا في الفقرة الخامسة من

٨١ السفير البريطانى الجديد في ليبيا.

تقريره السنوى عن الأوضاع في ليبيا لعام ١٩٦٣ المؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ حيث كان من بين ما جاء في تلك الفقرة:

" ... يظل باقياً في هذا البلد (ليبيا) إحساس عميق بالودّ والاحترام لبريطانيا، فالليبيون يعرفون أنهم عندما يكونون في مواجهة صعاب فبمقدورهم أن يعتمدوا علينا (كما حدث عندما وقع زلزال المرج في فبراير ١٩٦٣). وهم الآن يتجهّون مزيداً ومزيداً نحونا طلباً للمساعدة والخبرة في المجالات التعليمية والاجتماعية. وفي الواقع فإنني أعتبر أن من أفضل الطرق التي يمكننا عن طريقها تعزيز العلاقات البريطانية / الليبية في المستقبل ربما يكون من خلال تطوير الروابط المهنية بين البلدين. إن هذا سوف يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح الجهود التي يبذلها **" المجلس البريطانى "** British Council في سبيل نشر تعلّم اللغة الانجليزية ... "

وقد حظيت هذه الفقرة بتعليق من كل من المستر **جون** R.M. John (بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣) والمستر **سكرايفنر** R.S. Scrivener (بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠).

وجاء في تعليق المستر **جون** الذى اتسّم بالتحفظ والتشاؤم:

" ... إن وصول المستر ساريل سفيراً لدى ليبيا قد يتيح الفرصة لتحسين الحالة (العلاقة مع ليبيا بما فيها التعاون في مجال تطوير الإدارة). وللأسف فإن المشكلة في غالبها – في ظل الترتيبات القائمة حالياً – ينبغى علينا تركها لوزارة التعاون الفنى، التى هى – بكل صراحة – غير منظّمة ولا حتى ترغب في تزويدنا بالمساعدة التى أعتقد أننا نحتاجها من أجل مساعدة الليبيّين للتحرك نحو وضعهم الاقتصادى الجديد والتعاطى بكفاءة مع كافة المشاكل التى جلبتها معها الثروة النفطية. "

أما المستر سكرايفنر فقد أورد في الفقرة (٤) من مذكرته المطوّلة حول التقرير السنوى المذكور:

" وإذا كنا نريد أن نحصل على مراجعة مرضية للمعاهدة في عام ١٩٦٥، **فإن علينا أن نسهم بشئ ما**. إننى أعتقد أنه توجد فرصة معقولة أن نتخلص الآن من فكرة **المنح المالية** التى عفا عليها الزمن، ولكن في هذه الحالة علينا استبدالها **بمساعدة فنية على نطاق واسع** بحق مسنودة بسياسة سخية من القروض الحكومية (من حكومة إلى حكومة). لقد شرعنا في بحث هذا الموضوع الآن بدون أن نتخلى – بالطبع – عن أى نقاط لوزارة الخزانة مقدما. "

مـــتـــفـــرقـــات

زيارات ووفود متبادلة

شهدت فترة حكومة الدكتور فكيني قيام أعداد كبيرة من رجال الأعمال في البلدين (وبخاصة في مجال النفط) بزيارات متبادلة [٨٢] كثيرة. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت الفترة ذاتها قيام العديد من المسئولين البريطانيين بزيارة ليبيا واجراء محادثات مع المسئولين الليبيّين من ذلك:

- زيارة وزير التجارة البريطاني من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٦٣.
- زيارة الأدميرال السير ديريك هولاند مارتن Admiral Sir Derrick Martin قائد عام القوات البريطانية وقوات الحلفاء في البحر الأبيض المتوسط من ٧ إلى ١٥ مايو ١٩٦٣.
- زيارة المستر سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية من ٢٤ إلى ٣٠ يونيه ١٩٦٣.
- توقف دوق أدنبرة (زوج ملكة بريطانيا) بمطار إدريس يومى ٨، ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ في طريقه إلى كينيا لحضور الاحتفالات باستقلالها.
- زيارة اللورد بريدجس Lord Bridges (رئيس المجلس البريطانى) وزوجته على امتداد الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ إلى ٦ يناير ١٩٦٤.

من جهة ثانية فقد شهدت الفترة نفسها قيام **وفد ليبي** ضم عميد بلدية طرابلس واثنين من كبار المسئولين الليبيّين بزيارة لبريطانيا امتدت لثلاثة أسابيع (ابتداءً من ١٩٦٣/١٠/٢٩) بدعوة من الحكومة البريطانية.

مذكرة داخلية

يوجد من بين الوثائق البريطانية المفرج عنها **مذكرة داخلية** جرى إعدادها من قبل إدارة شمال وشرق أفريقيا بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨ في إطار الإعداد لمحادثات مع طرف ليبي وقد حملت المذكرة عنوان " **ملخص بالتزامات بريطانيا بموجب المعاهدة البريطانية – الليبية. التغيرات العامة التى طرأت على الحالة الداخلية خلال السنوات العشر الماضية.** " وجاء فيها:

" لنا **معاهدة مع ليبيا** جرى توقيعها في **١٩٥٣/٧/٢٩**. كانت مصلحتنا في ليبيا حينذاك جزءاً من وجودنا الشرق أوسطى. في الوقت الحاضر تعتبر ضرورية لانتشارنا العسكرى شرقي السويس. المعاهدة تعطى قواتنا حق التمركز بالأراضى الليبية وبحق الطيران في أجوائها بما في ذلك استعمالنا المطلق لقاعدة العدم الجوية، وإعطائنا تسهيلات واسعة لقواتنا لاجراء

---

٨٢ راجع مبحث " تطورات نفطية " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " ومبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجاً " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلى " بهذا المجلد.

تدريبات عسكرية. وبالمقابل فإن المعاهدة تلزمنا بأن نسارع لنجدة ليبيا عسكرياً في حالة تعرّضها لعدوان خارجي. وتلزمنا الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة تقديم مساعدة مالية لليبيا. والمعاهدة غير محدودة المدة غير أنها مبدئياً لعشرين سنة وهى تخضع للمراجعة التى تحل عام ١٩٦٥. وفي الوقت الحاضر فإننا نقدم مساعدات مالية مقدارها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى سنوياً، ونحتفظ بحامية عسكرية في كل من طرابلس وبنغازى وطبرق تتألف من وحدتين رئيسيتين ونصف الوحدة. "

" (٢) لقد تغيرت **الأوضاع الداخلية في ليبيا** بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية. إن اكتشاف البترول مؤخراً، والاستغلال الواسع للثروة البترولية يحدث تحوّلات جوهرية في الاقتصاد الليبي. إن إجمالى عدد سكان ليبيا يربو قليلا عن المليون نسمة وهو يبقى صغيراً. ومن المرجّح أن يؤدّي الثراء المتنامى إلى تسريع نزوح السكان من الدواخل إلى المدن وبخاصّة طرابلس [٨٣] التى ستستفيد أيضاً من مركزية الإدارة التى ترتبت على إنشاء نظام موحد بديل للنظام الاتحادى في ديسمبر الماضى [٨٤] (١٩٦٢) ومنذ مجئ الدكتور فكينى إلى رئاسة الوزارة في فبراير من هذه السنة [٨٥]. أخذت ليبيا تلعب دوراً أكثر حيوية في قضايا الوحدة الإفريقية والعربية. والنتيجة المهمة الوحيدة التى نجمت عن هذا التوجّه تمثلت في حرمان كل من جنوب أفريقيا والبرتغال من أى تسهيلات تنفيذاً لقرارات قمة أديس أبابا. "

" (٣) إن وضع ليبيا في أفريقيا وعلاقاتنا بها تعتبر متفردة وهى ذات أهمية عظيمة لنا، **غير أن الليبيّين عموماً غير مدركين لهذه الحالة**. وهم في العموم يكنون صداقة لبريطانيا لاعتبارات **عاطفية**. وعند **المناقشة** سيكون من المناسب الاشارة إلى النقاط التالية:

١) التأثير الذى أحدثه النظام الاتحادى على السلطات الحكومية المحلية [٨٦].
٢) التأثير الذى أحدثته العائدات النفطية على الاقتصاد الليبي [٨٦].
٣) علاقات الصداقة التى ظلت – كما يبدو – تطبع على الدوام علاقات القوات البريطانية مع السلطات المحلية في ليبيا [٨٧]، وكذلك زمالة السلاح التى سادت بين القوة العربية الليبية والجيش الثامن في زمن الحرب [٨٨]. "

---

٨٣ لم نستطع أن نتعرف على وجه اليقين على هوية هذا الطرف الليبي ولا الطرف البريطانى المقابل له في هذه المحادثات. ونميل إلى الظن بأن الطرف الليبي هو رئيس الأركان اللواء **نورى الصديق** الذى كان في تلك الفترة في زيارة للباكستان امتدت شهراً كاملاً، وانتهت في ١٩٦٣/١٠/٣٠ ولعله عاد من رحلته عن طريق لندن حيث توقف بها وأجرى هذه المباحثات.

٨٤ هذه العبارة وما تلاها تجعلنا نرجّح أن الطرف الليبي المقابل قد يكون عميد بلدية طرابلس الذى كان في زيارة للندن لمدة ثلاثة أسابيع تبدأ من ١٩٦٣/١٠/٢٩.

٨٥ إعلان الوحدة تم في أبريل ١٩٦٣ وليس ديسمبر ١٩٦٢ رغم أن تفكيك النظام الاتحادى بدأ فعلاً في التاريخ الأخير.

٨٦ تولى الدكتور فكينى رئاسة الوزارة في ١٩ مارس ١٩٦٣ وليس فبراير.

٨٧ هذه الفقرات ترجّح أن يكون الطرف الليبيى المقابل هو عميد بلدية طرابلس الذى تعنيه بالدرجة الأولى ويشك في أنها تهم أى طرف عسكرى ليبي.

٨٨ هذه العبارة بالذات ترجّح أن يكون الطرف الليبي المقابل هو رئيس أركان الجيش اللواء نورى الصديق الذى كان ضابطاً بالقوة العربية الليبية.

التخلى عن بعض صور التعاون الأمنى

شهدت فترة **حكومة الصيد**، التى كانت تربطها بالحكومة البريطانية علاقات وطيدة، بعض **مشروعات التعاون الأمنى بينهما**. وكان من بينها قيام حكومة الصيد بالطلب من الحكومة البريطانية تزويدها **بضابط شرطة بريطانى كبير** لمساعدتها في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية بعد إلغاء النظام الاتحادى [٨٩]. كما يفهم من مطالعة الوثائق البريطانية أن حكومة الصيد دخلت سراً مع الحكومة البريطانية في برنامج يهدف إلى **تدريب كوادر ليبية خاصّة** لتكون قادرة على السيطرة على الأوضاع في ليبيا في حالة وفاة الملك فجأة ووقوع حالة فوضى في البلاد.

ورأينا أيضاً كيف أن علاقة حكومة فكينى بالحكومة البريطانية لم تكن بنفس الدرجة من الحميمية التى كانت عليها العلاقة مع حكومة الصيد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تتعرّض مثل هذه المشروعات للتعطيل بل وللإلغاء، وهو ما أشار إليه المستر **جون** John من وزارة الخارجية في المذكرة التى أعدها بتاريخ **١٣ يناير ١٩٦٤** حول تقرير السفارة البريطانية السنوى عن الأوضاع في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٤/١/١. لقد كان من بين ما ورد في تلك المذكرة:

> " ... لقد نظرنا في العام الماضى فيما يمكننا القيام به لمساعدة الحكومة الليبية في تأسيس كوادر من المسئولين الليبيّين ربما يكون بمقدورها الحيلولة بين الإدارة وبين أن تكون في وضع الفوضى الذى نتوقع حدوثه مباشرة في حالة وفاة الملك [٩٠]. غير أن جهودنا من أجل تحقيق أى شيء في هذا الخصوص خلال عام ١٩٦٣ واجهت احباطاً كبيراً. إن السبب في هذا يرجع بشكل أساسى إلى التغيير الحكومى الذى حدث في ١٩ مارس ١٩٦٣. وأعتقد أنه لو بقى السيد محمد بن عثمان الصيد على رأس الحكومة لكنا أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا الموضوع. غير أن الموقف العدائى – إلى حد ما – الذى اتخذه الدكتور فكينى جعل العلاقات بين السفارة والحكومة الليبية أكثر صعوبة مما كان عليه في ظل الحكومة السابقة بشكل ملحوظ .. وبالطبع فقد لقيت فكرة الاستعانة بضابط شرطة بريطانى كبير لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية نفس المصير. "

---

٨٩ تقرير سرى للسفارة البريطانية في ليبيا مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١ ويحمل الرقم الاشارى (10135) بالملف FO 371/173 238

٩٠ مما هو جدير بالذكر أن الفريق الخاص بليبيا Country Team في السفارة الأمريكية عارض في عام ١٩٦٢ مشروعاً يبدو أن حكومة الصيد تقدمت به للسفارة الأمريكية بهدف تدريب قوات ليبية خاصّة لمواجهة أى حركة عصيان تقوم بها العناصر الشيوعية في ليبيا، وكان أساس الرفض أن العناصر الشيوعية الليبية لا تشكل أى تهديد للنظام وأن قوات الأمن الليبية ستكون قادرة على التصدى لها. راجع مراسلة السفارة الأمريكية رقم (١٤٢) بتاريخ ١٩٦٢/٤/٦ بالملف 773. 5 وبرقية السفارة الأمريكية رقم (٧٥) بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٠ بالملف نفسه.

تضارب وحساسيات حول المعلومات

لا تعتمد **الخارجية البريطانية** [٩١] بالنسبة للمعلومات التي تستقيها حول ليبيا والتطورات الحاصلة فيها على جهة وحيدة. فبالاضافة للدبلوماسيين التقليديين المحلقين بالسفارة البريطانية وقنصلياتها في طرابلس وبنغازى والبيضاء، هناك رجال المخابرات البريطانية الذين يعملون بليبيا تحت غطاء دبلوماسى أو قنصلى أو تعاون ثقافى (المجلس البريطانى) أو كموظفين ومستشارين بعدد من الأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات الليبية، أو يعملون تحت غطاء مهنى (مدرسون / أطباء ...) أو في مشروعات ونشاطات تجارية ومالية (شركات النفط، المصارف ...) وفضلاً عن ذلك فهناك البعثة العسكرية البريطانية الملحقة بالجيش الليبي والتى تتقصى كل شاردة وواردة عنه بل وحتى عن التطورات السياسية والأمنية العامة في البلاد. أما المصادر التى تستقى منها هذه الجهات وعيونها معلوماتها عن ليبيا فهى لا تعد ولا تحصى، وبعضها منشور ومعروف (كالصحف والمجلات والاذاعات المرئية والمسموعة، غير أن أغلبها وأخطرها غير منشور وغير معروف ويتم عبر " العملاء " و " الأصدقاء " المحليين بشتى مستوياتهم وانتماءاتهم، وعبر بعض الشخصيات البريطانية ذات الصلات القديمة والتى تجددت وتواصلت فيما بعد الاستقلال [٩٢] .

وبقدر ما يؤدّي هذا الكم الكبير من الجهات والمصادر والعيون إلى وفرة حجم المعلومات عن ليبيا لدى الخارجية البريطانية وغيرها من الأجهزة المعنية، فإنه يؤدّي أحياناً إلى تضارب وتناقض الرؤى والتقييمات بل وحتى أحياناً إلى الحساسيات بين هذه الأجهزة والمصادر التابعة لها في ليبيا.

وتوجد ضمن وثائق الخارجية البريطانية الخاصّة بفترة حكومة الدكتور فكيني وثيقتان بريطانيتان ذات أهمية ودلالة في هذا السياق.

الوثيقة الأولى، رسالة قصيرة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٩ مرسلة من المستر سكرايفنر إلى المستر لوكاس I.T.M. Lucas رجل المخابرات البريطانية (يشغل منصب نائب السفير) بالسفارة البريطانية في طرابلس، جاء فيها [٩٣]:

" أشكرك على رسالتك المؤرّخة في ٢٨ نوفمبر (١٠١٣٥) حول الأوضاع الليبية بصفة عامة. نحن ممتنون لك على إرسالك هذه المعلومات. لقد أدركت أن بعض استفساراتى تمت الاجابة عليها جزئياً في مراسلات سابقة، غير أننى أعتقدت أن تجميعاً Round-Up من جانبك لها سوف يساعدنا على وضع الأخبار في إطارها الصحيح.

إن **تقارير المتابعة** التى ترسلها **البعثة العسكرية البريطانية** في ليبيا هى بالطبع مفيدة لنا، وهى تقرأ على نطاق واسع من قبل رئاسة الحكومة White Hall. وفي

٩١ ينطبق هذا الأمر على كافة الدول ذات المصالح المهمة في ليبيا.

٩٢ من أبرز الأمثلة لهذه الشخصيات المستر دى كاندول المقيم البريطانى السابق في برقة والذي ظل على صلة متينة بالملك وعدد من الشخصيات السياسية في برقة.

٩٣ الوثيقة تحمل الرقم الاشارى VT 1015 / 71 بالملف FO 370/173 240 28192

الوقت نفسه فسوف يضيف الكثير لفهمنا للأمور إذا كان بمقدوركم تزويدنا بشكل مباشر بأى – معلومات ذات أهمية سياسية – قد تضمّنها أو تنوى البعثة العسكرية تضمينها في تقاريرها مع تعليقاتكم حولها. وبديلاً لذلك فإن إعدادكم رسالة نصف شهرية أو شهرية تتضمن تجميعاً للمعلومات وإرسالها إليّ أو إلى المستر **بيتر لورانس** Peter Laurence ستساعدنا كثيراً في أن نكون مواكبين لآخر الأخبار. وسنكون متفهمين تماماً للأمر لو تبين فيما بعد أن الجزء الأكبر من المعلومات التى ترسلها إلينا أنها مجرد تكهنات أو أنها مبينة على اشاعات. "

أما **الوثيقة الثانية** فهى رسالة قام بإرسالها المستر **دونداس** R.G. Dundas رجل المخابرات البريطانية في بنغازى تعقيباً على رسالة المستر **سكرايفنر** السابقة إلى المستر ايفور **لوكاس**، بتاريخ ١٧ **ديسمبر** ١٩٦٣، جاء فيها [٩٤]:

" لقد قرأت باهتمام رسالتك رقم VT 1015/71 المؤرّخة في ٩ من ديسمبر الموجهة إلى **ايفور لوكاس** حول تقارير المتابعة التى تعدها البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

وباعتبارى الشخص الأكثر إتصالاً بالكولونيل **تيد لاو** Col. Ted lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) فهل لى أن أشير إلى ملاحظة أو ملاحظتين ؟

إننى أعتقد أن البعثة والكولونيل لاو على وجه الخصوص على إطلاع تام كما ينبغى عليهم أن يكونوا، بالشئون العسكرية الليبية. أما تقاريرهم بشأن الأمور السياسية فهى أقل درجة. إن لهم علاقة قوية بدائرة من الليبيّين [٩٥] الذين لهم أغراض خاصّة Who have axes to grind والذين يعلمون تمام العلم أن ما يقولونه للكولونيل **لاو** يجد طريقه على الأقل إلى السفير ومن المحتمل – كما ذكرت في رسالتك – (أن يقرأ على نطاق واسع من قبل رئاسة الحكومة البريطانية). إن هذا هو بالطبع ما جعلك تطلب تعليقاتنا حول هذه التقارير. "

" إننى سوف أبذل من جانبى قصارى جهدى للقيام بعملية غربلة (للمعلومات التى يبعث بها). إننى لا أنكر أن الكثير من المعلومات غير الدقيقة سوف يبقى. إننى سوف أحيل الآن على ايفور (لوكاس) مادة من المعلومات [٩٦] لعل لديه معلومات من مصادر أخرى تؤكدها أو تناقضها."

" إننى سوف أرسل صورة من هذه الرسالة إلى ايفور لوكاس في طرابلس. "

رحيل السفير ستيوارت [٩٧]:

في يوم ١٩٦٤/١/٤ قام السفير البريطانى ستيوارت A.C. Stewart **بزيارة وداعية للملك**

---

٩٤ الوثيقة تحمل الرقم الاشارى VT 1015/71 A ، 11915/63 بالملف السابق.

٩٥ يقصد العقيد عبد العزيز الشلحى وجماعته بالجيش الليبي.

٩٦ للأسف فإن هذه المادة غير مرفقة مع الرسالة.

٩٧ كان السفير البريطانى اندرو تشارلز ستيوارت Andrew Charles Stewart قد قدم أوراق اعتماده كسفير لبلاده في ليبيا خلال شهر فبراير ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد) خلفاً للسفير ديريك مارتن ريتشس D.M. Riches

إدريس. وقد نقلت برقية سرية [٩٨] بعث بها السفير الأمريكي **لايتنر** Lightner بتاريخ ١٩٦٤/١/٦ إلى واشنطن بعض ما سمعه من السفير ستيوارت عما دار خلال تلك الزيارة:

" أخبرنى السفير البريطانى أنه ذكر للملك خلال الزيارة الوداعية التى قام بها له في يوم ٤ **يناير** تحديد موعد مراجعة معاهدة الدفاع بين ليبيا والمملكة المتحدة (المقرر في ١ يوليه ١٩٦٥) وطلب رأى الملك حول المعاهدة ومدى كفايتها الحالية وحاجتها إلى تعديلات ... إلخ. نسب السفير ستيوارت إلى الملك قوله **بأن المعاهدة ضرورية لليبيا الآن مثلما كانت ضرورية عندما تمّ التوقيع عليها** (في عام ١٩٥٣). إن ليبيا في المرحلة الحالية من تطورها في حاجة إلى حليف قوى لضمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسها. إن التطور النفطى يعنى ثروات جديدة يمكن أن تغرى دولاً أخرى. لقد كانت المعاهدة لمدة (٢٠) سنة وينبغى أن تستمر حتى نهاية مدتها. وأن الملك قال له أنه في الحقيقة كان يفضل مدة أطول للمعاهدة. وباختصار فهو سعيداً جداً بالمعاهدة ولا علم عنده عن حاجتها لأى تعديلات. **وأنه سعيد أن المعاهدة كانت مع بريطانيا فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذى يمكن الثقة في كلمتهم بالكامل هذه الأيام** [٩٩]. "

وعلق السفير الأمريكى **لايتنر** عند هذا الحد من برقيته بقوله:

" إن التأكيد السالف لاستمرار اعتماد ليبيا على معاهدة الدفاع يعزّز Rounds Out ما قاله لى الملك مؤخّراً وأظهر لى من خلال كلماته إدراكه لأهمية قاعدة ويلس لاستقرار ليبيا، وبالطبع فإننى شغوف أن أعرف إلى أى مدى يعلم فكينى وحكومته بتصريحات الملك (للسفير الأمريكى والبريطانى) الخالية من أى لبس. "

ثم أضاف **السفير الأمريكي** في برقيته حول لقاء الملك بالسفير البريطانى ستيوارت:

" لقد سأل الملك السفير ستيوارت خلال هذه الزيارة: **أليس صغير السن جداً على التقاعد ؟** لقد جعلنى هذا أتذكر كلمات الملك عند مقابلته لى حول رغبته في التقاعد .. لقد أوضح ستيوارت للملك أن نظام التقاعد ينطبق على موظفى الخدمة العامة الذين هم أكثر حظاً من الملوك الذين يبدو أن عليهم أن يستمرّوا في مناصبهم حتى النهاية. وقد علق الملك مؤكداً أن ذلك صحيح. لقد فهم ستيوارت من هذا **أن الملك لا يعتزم التقاعد** على الرغم من رغبته الخاصّة في ذلك. **إن فقدان الملك للثقة في وليّ العهد**، وهو الموضوع الذى أثير خلال حديثه مع السفير ستيوارت، يسيطر على تفكيره دون شك . "

---

٩٨ البرقية تحمل الرقم (طرابلس ٢٢٢) بالملف POL 15-1 Libya

٩٩ لم يكن الملك بالطبع يعلم ما كان السفير ذاته قد أوصى به في عدد من تقاريره منذ سبتمبر ١٩٦٣ بضرورة أن تقيم بلاده علاقات مع القوى الجديدة المناهضة للملك والملكية. راجع مبحث " اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة " من هذا الفصل. ولا شك أن هذه العبارة التى قالها الملك تنم عن خيبة أمل خفية لديه من الأمريكان وربما يؤكد هذا صحة ما ورد في مبحث " زائر أمريكى خبير في تدبير الانقلابات " بفصل " حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة " من هذا المجلد.

رؤية بريطانية ختامية

بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠، وقبل يومين من سقوط حكومة الدكتور فكيني، أعد المستر **سكرايفنر** مذكرة مطوّلة حول تقرير السفير ستيوارت عن الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال العام ١٩٦٣، **ولخصت تلك المذكرة** [١٠٠] **رؤية وزارة الخارجية البريطانية للحالة الليبية وموقف** الحكومة البريطانية تجاهها. ومما جاء في تلك المذكرة:

" كنتيجة لمراجعتنا أحداث ووقائع العام ١٩٦٢ في ليبيا، قمنا على امتداد الاثنى عشر شهراً الماضية بإعادة النظر في سياساتنا تجاه ليبيا وتأثير هذه السياسات على علاقاتنا بذلك البلد. وقد توصلنا إلى عدد من **الخلاصات** من أبرزها:

i) أن علينا الاحتفاظ **بالحامية العسكرية في ليبيا**، وأن نحافظ على سداد المنحة المالية على الأقل حتى حلول موعد مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥.

ii) أنه طالما بقى **الملك إدريس** – البالغ من العمر ٧٣ عاماً – على قيد الحياة فمن المحتمل أن تبقى مصالحنا في ليبيا مأمونة. ويبقى من واجبنا أن نكون على استعداد للاستجابة إلى أى **مفاجآت**. وبالنسبة للمستقبل فيبدو أن أفضل رهان لنا هو على تولى **وليّ العهد** العرش بعد وفاة الملك، غير أن دعمنا له ينبغى أن يبقى محاطاً بالتكتم والحذر.

iii) ينبغى علينا أن **نتجنب الزج بأنفسنا في الشئون الداخلية الليبية**. غير أنه يجب علينا أن نتذكر أنه من الواضح أن الملك يدرك أنه لا يمكن الاعتماد سياسياً على **الجيش** في حين أن **قوات الأمن** – بشكل عام – موالية له. ومن ثمّ – فهو على ما يبدو – يقوم بخطوات لضمان تفوّق قوات الأمن على الجيش في حالة وجود نزال بينهما.

iv) علينا أن نحاول الاقتراب أكثر من **قائد عام قوات الأمن** [١٠١] ومن **الملك**، وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحقيق ذلك. إن إعتلاء ولىّ العهد العرش يبدو أمراً يصعب التأكد من وقوعه حالياً، وعلينا أن نقيم علاقات أوثق مع **الأجيال الجديدة** من الساسة الليبيّين، وفي هذا السياق نحن بصدد دعوة رئيس الوزراء [١٠٢] **فكيني** لزيارة بريطانيا ضيفاً على حكومة صاحبة الجلالة لاحقاً هذا العام.

---

١٠٠ التقرير والمذكرة يحملان الرقم الاشارى VT 1011/1 بالملف FO 371/ 178 854

١٠١ يلاحظ أن هذه المذكرة أعدت بعد أحداث الطلبة الدامية في بنغازى. راجع فصل " حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية "

١٠٢ أعدت هذه المذكرة قبل يومين فقط من استقالة حكومة فكيني.

" (٢)لا يوجد في استعراضنا لأحداث هذا العام (١٩٦٣) ما يدعو لاتخاذ اجراء عدا أو أكثر مما سبق اتخاذه. وعلى أى حال فإننى أعتقد أن **هذه السنة لم تكن زاخرة بالأحداث البارزة** كما لا تعكس حقيقة أنها **السنة الأولى التى شهدت:**

i. **تمتّع ليبيا بإدارة موحدة وميزانية موحدة.** (في الماضى كان يوجد في ليبيا حكومة اتحادية وثلاث حكومات ولائية وكان لكل منها ميزانية خاصّة بها).

ii. **استلام ليبيا لدخل كبير** حقاً من عائداتها النفطية (**٢٣** مليون جنيه استرلينى صافية). إن هذا من شأنه أن يخلق لليبيا مشكلات جديدة بقدر ما يساعدها على حلّ غيرها. وإن الجزء الأعظم من هذه الثروة سوف يزيد من ثراء الأثرياء كما يجد طريقه إلى جيوب أولئك الذين في السلطة. **إن الملك يبدو هو الليبي الوحيد الذى يدرك هذا الأمر**، وإن المنشور الذى وجهه الملك في ٢٤ ديسمبر الماضى هو ذو دلالة مهمة في هذا السياق.[١٠٣]

iii. **إقرار البرلمان الليبي لخطة مفصلة للتنمية** (تجيز انفاق (١٧٠) مليون جنيه ليبي على مدى خمس سنوات).

" (٣) إذا كنا، كما نأمل، قد قمنا بما هو مطلوب منا من أجل تعزيز موقف أصدقائنا في ليبيا، فإن الأولوية الرئيسية التى تبقى أمامنا خلال الأشهر الاثنى عشر القادمة، ستكون **للتحضير لمراجعة المعاهدة البريطانية الليبية** التى ستحل خلال عام ١٩٦٥.... "[١٠٤]

" (٤) .... "[١٠٥]

" (٥) **ربما سيتوجب علينا أن نستجيب لما قد يطلبه الليبيون منا بتخفيض حجم وجودنا العسكرى في بلادهم**، وذلك من أجل أن نحافظ على احتياجاتنا العسكرية الأكثر أهمية فيها (حشد القوات وعبور الأجواء) التى نتمتّع بها الآن. إنه من المستحيل أن نتكهن ما إذا كان **وجود الحامية** في ليبيا سيصبح قضية مثارة أو محل مساومة. إننى ميال إلى الاعتقاد بأن الليبيّين قد يرغبون لبعض الوقت أن يشعروا بأن بمقدورهم – كملاذ أخير – أن ينظروا للحامية البريطانية كـ " رادع " بأيديهم ضد أى مؤامرات قد تستهدفهم من قبل جيرانهم. "

---

١٠٣ راجع مبحث " منشور بشأن الفساد المالى " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٠٤ تمّ تناول بقية هذه الفقرة في مبحث " اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة " بهذا الفصل.

١٠٥ تم تناول كامل الفقرة الرابعة في مبحث " المساعدات الفنية ووزارة التعاون الفنى " بهذا الفصل.